الأطفال الفلسطينيون
في
الأرض الفلسطينية
المحتلة

أُعدَّت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف
وبتوجيه منها

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٠

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

أولا - الاحتلال العسكري والحماية القانونية للأطفال ٥

ثانيا - الأسرة والمجتمع ٨

ثالثا - التعليم ١٧

رابعا - الصحة ٢٤

خامسا - الأمن الشخصي ٢٩

سادسا - الانتفاضة ٣٤

سابعا - خاتمة ٤٣

الحواشي ٤٦

المرفقان

أولا - إعلان حقوق الطفل ٧٠

ثانيا - الاطفال الفلسطينيون الذين هم دون العاشرة من العمر الذين لاقوا حتفهم بسبب أعمال العنف ، حسبما جاء في الانباء ، في الفترة من كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ إلى كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ..... ٧٤

قائمة الجداول

الجدول ١ - السكان الفلسطينيون (تقديرات) ٣

الجدول ٢ - المؤسسات التعليمية الفلسطينية والمعلمون والتلاميذ (تقديرات) ١٨

الجدول ٣ - التلاميذ الفلسطينيون حسب نوع المؤسسة التعليمية (تقديرات) ٣٠

مقدمة

احتُفل في عام ١٩٨٩ بذكريين سنويتين لالتزامات دولية بتعزيز رفاه الطفل وحمايته . وهاتان الذكريان السنويتان هما الذكرى السنوية الثالثة عشرة لإعلان حقوق الطفل والذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للطفل . كما اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين في عام ١٩٨٩ اتفاقية حقوق الطفل[(١)] . ويمثل المبدأ الثاني من إعلان حقوق الطفل المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ على اهتمام القانون الدولي المبني على اتفاقيات وصكوك حقوق الانسان المتعلقة بالحماية القانونية للطفل ، وذلك على النحو التالي :

"يتمتع الطفل بالحماية الخاصة المناسبة وبالفرص والتسهيلات القانونية وغيرها اللازمة لإتاحة نموه الجسمي والعقلي والخلقي والروحي والاجتماعي نموا طبيعيا سليما وحرا كريما . وتكون مصلحته العليا هي ذات الاعتبار الاول في سَنّ القواشين لهذه الغاية ."[(٢)]

وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٧٥/٤٣ باء المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ إلى الامين العام" ان يوعز إلى شعبة حقوق الفلسطينيين بأن تولي ، في برنامج عملها لعام ١٩٨٩ ، اهتماما خاصا للمحنة التي ألمّت بالاطفال الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة" .

وهذه الدراسة التي أُعدّت ، استجابة لطلب الجمعية العامة من ناحية ، تحاول وصف بعض الظروف التي يعيش فيها الاطفال الفلسطينيون منذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القدس ، في الارض الفلسطينية المحتلة[(٣)] . وتبحث في خمسة فصول محنة الاطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال العسكري مركزة على مجالات الاسرة والمجتمع ، والتعليم ، والصحة ، والامن الشخصي . وبالاضافة إلى ذلك ، تتضمن الدراسة فصلا عن حالة الاطفال الفلسطينيين خلال أول ١٣ شهرا من الانتفاضة الشعبية الفلسطينية .

ولاغراض هذه الدراسة ، يعتبر اطفالا الفلسطينيون الذين هم دون الخامسة عشرة من العمر . وتوفر حماية قانونية خاصة لهذه المجموعة العمرية من الاطفال في القانون الدولي القائم على اتفاقيات مثل اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، والتي يشار إليها عادة باسم اتفاقية جنيف الرابعة . وفي نهاية عام ١٩٨٦ شكل الاطفال قرابة نصف عدد الفلسطينيين المقدر

باكثر من ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة[٤] . وبين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٧ ، انخفضت معدلات الولادة المسجلة لكل ألف فلسطيني من ٤٢,٩ إلى ٤١,٠ في الضفة الغربية وزادت من ٤٢,٠ إلى ٤٧,٧ في قطاع غزة ؛ وفي عام ١٩٧٥ وصل معدل الولادة الى ذروتيها البالغتين ٤٥,٤ و ٤٩,٥ لكل ١٠٠٠ في هاتين المنطقتين[٥] . وفي اوائل عام ١٩٨٦ ، كان نحو ٤٥ في المائة من الاطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية و ٨٣ في المائة من الاطفال الفلسطينيين في قطاع غزة مسجلين كلاجئين لدى وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الانروا) . ويقدر أن ١١ في المائة من الاطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية يعيشون في ٢٠ مخيما للاجئين كما يعيش ٤٦ في المائة من الاطفال الفلسطينيين في قطاع غزة في ٨ مخيمات للاجئين . وقدر أن نسبة الاطفال الفلسطينيين الذين تربوا وكبروا في مخيمات اللاجئين قد انخفضت قليلا في الفترة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٥[٦]

والاطفال البالغ عددهم ثلاثة ارباع المليون يشكلون جزءا هاما من المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال . ويتحمل الاطفال الفلسطينيون جزءا كبيرا من عبء الاحتلال العسكري ودرجة كبيرة على نحو غير عادي من المسؤولية في الحياة اليومية لاسرهم . وقرابة ٧٥ في المائة من الفلسطينيين في الارض المحتلة تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة ، ولا يستخدم في اليد العاملة إلا نحو ثلث السكان الذين تتجاوز أعمارهم ١٣ سنة[٧] . ولفترات طويلة تلت عام ١٩٦٧ ، كان الراشدون ذوو التدريب التقني والمهني ، لاسيما الرجال ، يغادرون الارض الفلسطينية المحتلة بمعدل بلغ احيانا ٣٠٠٠ في السنة[٨] . اما ما شهدته أوائل الثمانينات من انخفاض ملحوظ في الهجرة إلى الخارج ، وعودة الراشدين من ذوي التعليم الجيد من الخارج ، واستمرار ارتفاع المعدل العالمي للزيادة الطبيعية فهذه شكلت عوامل ديموغرافية ساهمت في تزايد التنافس على المساكن ، والتعليم ، والرعاية الصحية التي يحتاج إليها الاطفال الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القدس . وقد خصصت سلطات الاحتلال موارد محدودة للاطفال الفلسطينيين وذلك وفقا للاحتياجات العسكرية ومنطق الاحتلال .

الجدول ١ ـ السكان الفلسطينيون (تقديرات)

نهاية السنة	١٩٦٧	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٨٣	١٩٨٦
الارض الفلسطينية المحتلة					
المجموع الكلي ، بالالاف	١ ٠٣٠,١	١ ١٠٧,١	١ ٢٥٢,٤	١ ٣٥٠,٧	١ ٥١٥,٥
الضفة الغربية					
المجموع ، بالالاف	٥٨٥,٩	٦٢٣,٧	٦٩٥,٨	٧٤٩,٣	٨٣٧,٧
المجموعات العمرية ، النسبة المئوية					
صفر - ٤	١٨,٧	١٧,٧	١٨,٥	١٨,٣	١٨,٩
٥ - ١٤	٣٠,٣	٣٠,٨	٢٨,٦	٢٨,١	٢٧,٨
١٥ - ١٩	٨,٦	١١,٧	١٢,٩	١٢,٤	١١,٠
٢٠ - ٢٤	٦,٣	٦,٥	٩,٤	١٠,٧	١٠,٥
٢٥ - ٣٤	٩,٧	٩,٠	٨,٦	١٠,٤	١٣,٤
٦٥ +	٦,٥	٥,٩	٤,٥	٤,٠	٣,٧
عدد الذكور لكل ١٠٠ من الإناث	٩٤٣	٩٥٤	٩٧٧	٩٩٠	١ ٠٠٤
قطاع غزة					
المجموع ، بالالاف	٣٨٠,٨	٣٨٧,١	٤٥٠,٨	٤٧٧,٣	٥٤٥,٠
المجموعات العمرية ، النسبة المئوية					
صفر - ٤	٢٠,٥	١٧,٣	١٩,٨	١٩,٧	١٩,٨
٥ - ١٤	٣٠,٤	٣١,٣	٢٨,٥	٢٧,٧	٢٨,٥
١٥ - ١٩	٩,٩	١٣,٨	١١,٧	١٢,٥	١٠,٨
٢٠ - ٢٤	٦,٦	٨,٠	٩,٤	٩,٥	٩,٨
٢٥ - ٣٤	٩,٨	٩,	١٠,٠	١٢,٥	١٣,٦
٦٥ +	٤,٦	٤,٢	٣,٠	٣,٨	٣,٨

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

نهاية السنة	١٩٦٧	١٩٧٢	١٩٧٧	١٩٨٢	١٩٨٦
عدد الذكور لكل ١٠٠٠ من الإناث	٩٤٢	٩٥٤	٩٧٧	٩٩٠	١٠٠٤
القدس					
المجموع ، بالآلاف	٦٢,٤	٨٦,٢	١٠٥,٨	١٢٤,١	١٣٢,٨

المصدر : انظر الحاشية ٤ أدناه . لم يحدد رسميا لعقود من الزمن حجم وتركيبة السكان الفلسطينيين .

أولا ـ الاحتلال العسكري والحماية القانونية

وقع الاطفال الفلسطينيون في الارض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القدس ، تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي منذ نشوب الحرب في حزيران/يونيه ١٩٦٧ . ويقدم هذا الفصل عناصر الحماية القانونية التي يوفرها لرعاية الطفل القانون الدولي القائم على اتفاقيات والصكوك والاعلانات المتعلقة بحقوق الانسان .

كما أن الكوارث الطبيعية والحروب والاحتلال المتطاول والتغير الاجتماعي - الاقتصادي الهائل غير المتوقع تشكل ظروفا تؤثر في أحيان كثيرة تأثيرا سلبيا في الاجل الطويل على نمو الطفل ورفاهه . وقد أوجزت منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في وثيقة معنونة "الاطفال في حالات النزاع المسلح" ما خلصت اليه دراسات لآثار النزاع المسلح على الاطفال ، وذلك على النحو التالي :

"تم التوصل الى استنتاج بأن للحرب آثارا شاملة على تطور الطفل ، ومواقفه ، وتجربته في العلاقات الانسانية ، وقواعده الاخلاقية ، ونظرته الى الحياة . فمواجهة العنف المسلح بصورة متواصلة تولد مشاعر عميقة بالعجز وتقوض ثقة الطفل بالآخرين" (٩) .

واقتبس في تقرير اليونيسيف أيضا من الاستنتاجات البحثية التي توصل اليها ر.ل. بوناماكي في دراسته المعنونة Current Research on Peace and Violence عن الطفولة في ظل الحرب : "'إن التنشئة الاجتماعية للاطفال على قيم اخلاقية مستحسنة مستحيلة في مجتمع محاصر'" (١٠) .

وفي معرض دراسة د. بلاتنر لحماية الطفل في القانون الدولي القائم على اتفاقيات فسّر الاحكام الواردة في اتفاقيات جنيف المتعلقة بالحماية القانونية للطفل في وقت الحرب وتحت الاحتلال ، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة التي اسرائيل احد الاطراف السامية المتعاقدة فيها ، والبروتوكولات الاضافية لتلك الاتفاقيات ، وذلك على النحو التالي :

"يوفر القانون الانساني الدولي حماية عامة للاطفال بوصفهم أشخاصا لا دور لهم في الاعمال العدائية ، وحماية خاصة للاشخاص الضعفاء بصفة خاصة . وعلاوة على ذلك ، يحمي أيضا الاطفال المشاركون في الاعمال العدائية" (١١) .

ووفقا لاتفاقية جنيف الرابعة الوارد بحثها أدناه ، يجب على السلطة القائمة بالاحتلال أن تعزز حماية الاطفال . أما السلطات العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة فقد وضعت تعريفا ضيقا على نحو غير عادي للسن القانوني للطفل الفلسطيني ، وحتى في هذه الحالة عاملت القصّر بنفس الطريقة التي تعامل بها الراشدين في حالة الاشتباه في أية مسألة تتصل بالأمن(١٢) .

إن القانون الدولي العرفي والقائم على اتفاقيات ، مثل الانظمة المتعلقة بقوانين الحرب وأعرافها الخاصة بالأرض المرفقة باتفاقية لاهاي الثانية المؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٨٩٩ وباتفاقية لاهاي الرابعة المؤرخة في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٠٧ ، وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة ، يعطي حماية قانونية للأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري . ويعتبر الاطفال بحاجة الى الحماية بسبب كونهم عرضة للمخاطر وبالنظر الى سنهم وعدم نضجهم وعدم إدراكهم . ووفقا للمادتين ٢٧ و ٣٢ من اتفاقية جنيف الرابعة ، يعامل الاطفال ، كجميع المدنيين ، معاملة انسانية خالية من القسر والعقوبات الجسدية والجماعية ، ويعاملون كذلك باحترام لحياتهم ، وصحتهم البدنية وسلامتهم الخلقية . وعلاوة على ذلك ، تنص المادة ٥٠ من اتفاقية جنيف الرابعة على ما يلي :

"تيسر السلطة القائمة بالاحتلال ، بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية ، السير المناسب لجميع المؤسسات المخصصة لرعاية الاطفال وتعليمهم"(١٣) .

ولا تتضمن اتفاقية جنيف الرابعة أي تحديد قاطع لسن الطفل أو القاصر . إلا أنها تتضمن في المواد ٢٤ و ٢٨ و ٥٠ نصوصا تتعلق بالحماية القانونية "للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة" .

واعتبر تدمير الممتلكات مثل البيوت وكذلك العقوبات الجماعية غير قانونية منذ المحاولات الأولى لتوفير حماية قانونية دولية للمدنيين بمن فيهم الاطفال . وتتصل بهذين المجالين بصورة مباشرة المادتان ٤٦ و ٥٠ من أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ المذكورة أعلاه والمادتان ٣٣ و ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة . وعلى سبيل المثال ، تنص المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة كما يلي :

"لا يجوز معاقبة اي شخص محمي على جريمة لم يرتكبها شخصيا . وتحظر العقوبات الجماعية وكذلك جميع تدابير التخويف او الارهاب" (١٤) .

ويوفر القانون الدولي القائم على اتفاقيات أيضا حماية خاصة للاطفال المحتجزين . وتنص المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة بالتفصيل على أنه عندما يتهم الاطفال بارتكاب جرائم ويحتجزون ، "يولى الاعتبار المناسب لمعاملة القصّر المعاملة الخاصة التي يستحقونها" (١٥) . ويدبغي لهذه المعاملة أن تشمل احتجاز الشخص المحمي المتهم داخل الاقليم الخاضع للاحتلال وليس في مكان آخر ؛ وتوفير الظروف الغذائية والصحية الكافية لابقاء المحتجز في صحة جيدة ؛ وكذلك الاهتمام الطبي والمساعدة الروحية حسب الاقتضاء .

وأعلنت الامم المتحدة في بضعة قرارات اتخذتها منذ عام ١٩٦٧ أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة . وأعيد مرة أخرى في قرار مجلس الامن ٦٤٠ (١٩٨٩) المؤرخ في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٩ وفي قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٣ المؤرخ في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ تاكيد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، تنطبق على الارض الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل ، بما فيها القدس .

وتوضح أيضا الصكوك والاعلانات القانونية الدولية حقوق الانسان للطفل . وتتضمن هذه الصكوك إعلان حقوق الطفل المؤرخ في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٢٤ ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، وإعلان حقوق الطفل المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ ، وإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، واعلان حماية النساء والاطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ . ومن هنا فإن المعايير المعترف بها بوجه عام لحماية الاطفال ومعاملتهم راسخة ومبينة بالتفصيل .

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ ، اعتمدت الجمعية العامة إعلان حقوق الطفل بالاجماع (١٦) . ويستند كثير من الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان الى الاعلان

العالمي لحقوق الانسان وغيره من الصكوك القانونية السابقة مثل إعلان حقوق الطفل لعام ١٩٢٤ .

يؤكد اعلان عام ١٩٥٩ في مبادئه العشرة حقوق الطفل في التمتع بالحماية الخاصة وبالفرص والتسهيلات بغية تمكينه من التطور بصورة صحية وطبيعية في جو من الحرية والكرامة ؛ وتمتع الطفل منذ مولده بحق في الاسم والجنسية ؛ والتمتع بمزايا الضمان الاجتماعي ، بما في ذلك القدر الكافي من الغذاء والمأوى واللهو والخدمات الطبية ؛ وتلقي الطفل ذي العاهة المعالجة والتربية والعناية الخاصة التي تقتضيها حالته ؛ وفي أن يربى ويكبر في جو يسوده الحنان والامن والتمتع كلما أمكن برعاية والديه وفي ظل مسؤوليتهما ؛ وفي تلقي التعليم وفي أن يكون بين أوائل المتمتعين بالحماية والإغاثة في أوقات الكوارث ؛ وفي الحماية من جميع صور الاهمال والقسوة والاستغلال ؛ وفي الحماية من جميع الممارسات التي يمكن أن تشجع أية صورة من صور التمييز . وأخيرا ، يؤكد الإعلان وجوب تربية الطفل على روح التفهم والتسامح والصداقة بين الشعوب والسلم والاخوة العالمية .

وينص القانون الدولي المبني على اتفاقيات وصكوك حقوق الانسان على توفير الحماية القانونية للاطفال الواقعين تحت الاحتلال العسكري . وتعتبر حماية الطفل من التزامات السلطة القائمة بالاحتلال . والحقوق الاساسية للطفل بطبيعتها لا تخضع للانتقاص وتتطلب الاحترام غير المشروط . وتشكل الفصول التالية محاولة لبيان مدى الانتهاك منذ عام ١٩٦٧ خلال ما يزيد عن ٢٠ عاما من الاحتلال العسكري للحقوق المعترف بها دوليا والتي تنطبق على الاطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة .

ثانيا - الأسرة والمجتمع

كان سلوك الاطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القدس ، تحت سيطرة اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال منذ عام ١٩٦٧ . وقد اضطربت الحياة العادية بفعل آثار الاحتلال العسكري الاسرائيلي وذلك بصورة منتظمة وجماعية وعنيفة على نحو متزايد . ويمكن وصف المحنة اليومية للاطفال الفلسطينيين بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٧ بانها مرت في ثلاث مراحل . وتقابل هذه المراحل بوجه عام أواخر الستينات ، ومعظم السبعينات ، وفترة الثمانينات السابقة للانتفاضة . في المرحلة الاولى ، اضطر الاطفال الفلسطينيون الى التكيف مع آثار الحرب والاحتلال العسكري . وفي المرحلة الثانية ، اضطروا الى تدبير أمورهم في وجه تعزيز الاحتلال العسكري ،

والتغير الاجتماعي - الاقتصادي السريع ، والوعي المتزايد لتدني مركزهم في الارض المحتلة . وفي المرحلة الثالثة ، كان لا بد للاطفال الفلسطينيين من تطوير وسائل دفاعية ضد السياسات ذات الطابع القمعي المتزايد التي تنفذها سلطات الاحتلال ، وضد آثار المصاعب الاقتصادية ، والنشاط العدائي الذي يقوم به مستوطنون أجانب في الارض الفلسطينية .

وفي أعقاب حرب عام ١٩٦٧ ، اضطر الاطفال الفلسطينيون الى مواجهة آثار النزاع المسلح والهزيمة العسكرية التي يؤثر كثير منها بصورة مباشرة على حياتهم في الاسرة وفي المجتمع[١٧] . وأصبح عشرات الالاف من الاطفال الفلسطينيين بلا مأوى ولاجئين ونازحين وايتاما . وهؤلاء الاطفال الذين يحتاجون الى مأوى ومجتمع وتعليم ورعاية صحية تعين إيواؤهم في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، بما في ذلك القدس . كما تعين على الاطفال الفلسطينيين أن يعيشوا في جو الإذلال المحفوف بالشكوك الذي شهده آباؤهم واخوانهم الاكبر منهم نتيجة للحرب والهزيمة العسكرية . وفي أي مجتمع من المجتمعات ، يشير التكيف بعد الحرب وادماج اللاجئين والنازحين مشاكل ضخمة للاطفال . وكثيرا ما يعاني الاطفال أشد المعاناة عندما تصبح ظروف معيشتهم صعبة ، وذلك بوصفهم من أكثر فئات المجتمع ضعفا . إلا أن تحديات اضافية برزت في وجه الاطفال الفلسطينيين عندما لم يتمكن مجتمعهم المثقل بآثار الحرب من العودة الى حالته السابقة بل اضطر الى التكيف مع الحالة الجديدة تماما وهي الاحتلال العسكري المتطاول .

وواجه الاطفال الفلسطينيون في حياتهم اليومية تحت الاحتلال أنظمة وقيودا قمعية كثيرة ، وشكوكا واذلالا ومناخا عاما من الخوف والترهيب . ووضع الاحتلال العسكري الاطفال الفلسطينيين في مركز قانوني متدن وميز ضدهم ، لاسيما بالمقارنة مع الاطفال غير الفلسطينيين الذين نقلوا الى الارض الفلسطينية المحتلة[١٨] .

واتخذت في عام ١٩٦٧ خطوات أولى حاسمة تشكل انتهاكا لاحكام القانون الدولي القائم على اتفاقيات بهدف تغيير الطابع الديمغرافي والعمراني للارض الفلسطينية المحتلة وذلك عندما سمح لمدنيين أجانب بالاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القدس . أما السياسات المتعلقة بالاقامة ، والعودة ، وجمع الشمل ، ونسف المنازل ، فقد برزت في تدابير تمييزية ادخلت بعد حزيران/يونية ١٩٦٧ . واستمر تطبيق هذه التدابير فازدادت انتشارا في أواسط الثمانينات . وورد في تقرير حكومة الولايات المتحدة الصادر في عام ١٩٨٩ والمعنون "التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الانسان لعام ١٩٨٨" ما يلي :

"لم تمنح الموافقة على طلبات جمع شمل الاسر الا على اساس محـــدود . فالاشخاص الذين يتزوجون فلسطينيين في الاراضي المحتلة لا يسمح لهم بوجه عـــام الاقامة هناك . ويرفض بصورة متكررة طلب السماح بالدخول او الاقامة لـــلازواج والاقارب والاطفال ، بعد هجرة رب الاسرة الى الخارج . ومنعت اسرائيل ايضـــا عودة كثيرين من الفلسطينيين الذين كانوا من مكان الضفة الغربية سابقـــا الذين لم يكونوا موجودين في هذه الاراضي ، مهما كان سبب ذلك ، في حين اجراء تعداد عام ١٩٦٨ بعد حرب حزيران/يونيه . ويزعم الفلسطينيون أن آلافا كثيـــرة من طلبات جمع شمل الاسر معلقة . ووفقا لحكومة اسرائيل ، تمت الموافقة فـــي عام ١٩٨٨ على ٣٠٠ طلب لجمع شمل الاسر ، تضم ٦٠٧ أشخاص . ويعترف مسؤولـــون اسرائيليون بأن جمع شمل الاسر محدود لاسباب ديموغرافية وسياسية ، ويؤكـــدون أن قوانين الاحتلال لا تتطلب من اسرائيل أن تسمح بالهجرة الى هذه الاراضي . امـــا القيود المفروضة على الإقامة ، والعودة ، وجمع شمل الاسر فلا تنطبق علـــى اليهود سواء أكانوا مواطنين اسرائيليين أم لم يكونوا" (١٩) .

وأدى نسف مئات المنازل خلال السنوات الاولى من الاحتلال التي أعقبت الحرب في حزيـــران/ يونيه ١٩٦٧ الى تكبد الاسر تكاليف اقتصادية مباشرة ، والى حرمان الاطفال الفلسطينيين من المأوى (٢٠) . وعلاوة على ذلك ، لم يكن من الممكن إعادة بناء المنازل بدون رخصـــة بناء صادرة عن سلطات الاحتلال . وقد دمر جزء كامل من مدينة القدس القديمة ، هو حـــي المغاربة التاريخي ، عندما انتهت الاعمال الحربية في عام ١٩٦٧ . ودمرت ممتلكـــات ثقافية فلسطينية . وكان نسف المنازل مثالا حيا على مناخ عدم الامان ومساهمة يوميـــة فيه ، هذا المناخ الذي فرض على الاسر والمجتمعات تاركا كثيرا من الاطفال الفلسطينيين بلا بيت ولا أمل .

وخلال السبعينات ، ووجه الاطفال الفلسطينيون بعملية ترسيخ الاحتلال العسكري ، الذي تعزز بعد نشوب حرب اخرى في عام ١٩٧٣ ، وفرض تغييرات اجتماعية - اقتصاديـــة سريعة وضخمة طوال العقد . وفي هذه الفترة ، أصبح حرمان الفلسطينيين من حقوقهـــم السياسية والثقافية منتشرا وبارزا ، مما زاد وعي الاطفال الفلسطينيين لمركزهـــم التابع والمتدني إزاء سلطات الاحتلال والمستوطنين القادمين من اسرائيل .

ومع استمرار الاحتلال العسكري ، شكلت سلطات الاحتلال الحالة الاقتصادية فـــي الارض الفلسطينية المحتلة على نحو يعرقل التقدم ويجعله معتمدا على الاقتصاد الاسرائيلـــي . وأدى إنشاء نظام معقد من التراخيص والاذونات الى عرقلة تنمية الزراعة والصناعـــا

الفلسطينيتين ، كما ساهم في قيام سلطات الاحتلال بمصادرة الاراضي وموارد المياه وجباية الضرائب . وقد أبرز دون بيريتز الجوانب التالية للاقتصاد الفلسطيني :

"تعتمد اقتصادات الاراضي على اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وقد وصفها احد الدارسين بانها 'قطاع تابع للاقتصادين الاسرائيلي والاردني' . واستخدم جزء ضخم من قوة العمل في قطاع غزة والضفة الغربية ، وذلك في الغالب كعمال غير مهرة داخل اسرائيل وكانت الايرادات التي ولدها ذلك السبب الى حد بعيد في الانتشار الهائل للمنازل الجديدة ، والسلع المنزلية ، والسيارات ، وغيرها من المواد الاستهلاكية التي انتشرت في جميع أنحاء هذه الاراضي ، لاسيما في الضفة الغربية . ورغم انتشار سيل الواردات من اسرائيل في الاراضي ، لم يحدث الا القليل من التنمية الصناعية . واصبحت غزة والضفة الغربية اسواقا رئيسية للمنتجات الاسرائيلية ، تستورد من المحتل أكثر كثيرا مما تصدر اليه . واصبح الاردن على مر السنين السوق الرئيسي لصادرات الضفة الغربية ، ومعظمها من الصادرات الزراعية . واصبحت غزة والضفة الغربية معتمدتين على اسرائيل بوصفها مصدرا رئيسيا للعمالة والدخل ، ولمواد استهلاكية يومية كثيرة مثل الملابس ، والمأكولات المحفوظة ، وما شابه ذلك" (٢١) .

وامنت العمالة الكاملة بالفعل في السبعينات لكثير من الاسر والمجتمعات الفلسطينية زيادات في القدرة الشرائية وفي الناتج القومي الاجمالي مما اتاح ، على سبيل المثال ، زيادة ملكية المنازل وتحديثها (٢٢) . وفي هذه الفترة ، كان الناتج الزراعي بوجه عام وافيا ، كما اعتبر الميزان الغذائي للاطفال كافيا (٢٣) . إلا أن البيانات الاحصائية تكشف أيضا عن استمرار وجود مجالات فقر خلال السبعينات كما يتبين ، على سبيل المثال ، من انتشار مساكن مزدحمة ودون المستوى المقبول (٢٤) . وزادت شدة المحنة المادية للاطفال الفلسطينيين بسبب بؤس المساكن ، وخنق القطاعات الانتاجية الفلسطينية ، والاستقطاب في الاقتصاد الفلسطيني بين الاسر الفقيرة والاسر الافضل حالا .

واضطر الاطفال الفلسطينيون أيضا ، خلال السبعينات ، الى مواجهة تغييرات اجتماعية كبيرة فرضت على المجتمع الفلسطيني فأبرزت وضع الاطفال التابع والمتدني تحت الاحتلال . وعلى سبيل المثال ، ولد عدد متزايد من اطفال الضفة الغربية لاسر حضرية تعتمد مداخيلها على الزراعة التقليدية بصورة أقل تكرارا ، ولاسر نووية بدلا من شبكات الاسر الممتدة المتعددة الاجيال ، ولاسر كثيرا ما يضطر رجالها الى طلب

العمل في الخارج (٣٥) . وكذلك اعتبرت القيم المرعيّة في الاسرة والمجتمع المحلي والمتصلة بالاصل الاجتماعي أو المركز الاجتماعي أو كبر السن أقل أهمية في مجتمع يعتمد على سلطات الاحتلال . وأصبحت عوامل من خارج المجتمع الفلسطيني تحدد التنشئة الاجتماعية للاطفال الفلسطينيين بقوة . ويمكن رؤية الاغتراب عن التقاليد والعادات بين الاطفال الفلسطينيين . ولاحظ بعض المراقبين في أواخر السبعينات زيادات في جرائم الاحداث واستخدام المخدرات في وسط الاطفال الفلسطينيين بسبب آثار الحالة السياسية والاجتماعية المتطاولة (٣٦) .

وفي أواخر السبعينات ، أصبح استخدام الاطفال في اليد العاملة مثار قلق اجتماعي (٣٧) . ويشارك الاطفال في الانشطة الاقتصادية في جميع المجتمعات تقريبا . ويمكن أن تتضمن الاعمال التي يقوم بها الاطفال الفلسطينيون العمل المنزلي مثل التنظيف والطبخ ورعاية الاطفال وغير ذلك من الاشغال المنزلية ؛ وجمع الوقود والمياه ، والبستنة ، والرعي ؛ وكذلك ممارسة الحرف اليدوية والمصناعات الصغيرة وما يتصل بها من خدمات مثل الحراسة وتأدية خدمات عامة . ويمكن أن يدفع أو لا يدفع أجر كاف مقابل هذه الانشطة ، وقد تكون محددة بصورة مناسبة من حيث النطاق والزمان ، وربما تكون على حساب التطور التعليمي للطفل أو لصالحه (٣٨) ومن الصعب جمع بيانات كمية عن عمل الاطفال أو الحصول عليها ومع ذلك ، أولي بعض الانتباه لمسألة عمالة الاطفال الفلسطينيين المخالفة للاصول في اسرائيل . واشارت تقارير الى أن الاطفال حتى في سن الثانية عشرة يستخدمون في العمل ، وقدرت أن نحو ٢٠ في المائة من العمال المستخدمين خلافا للوصول كانوا من القصّر في أواخر السبعينات (٣٩) . وفي عام ١٩٧٨ ، رفعت سلطات الاحتلال الحد الادنى لسن العمل الى ١٤ سنة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القدس (٤٠) .

وفي فترة الثمانينات السابقة للانتفاضة ، ظل الاطفال الفلسطينيون يواجهون خطر الاحداث السياسية ، لا سيما عندما قررت سلطات الاحتلال في بدء العقد اعتبار القدس ، من الناحية القانونية ، جزءا من إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال . وواجه الاطفال الفلسطينيون من جديد هجوما كبيرا استهدف ظروف حياتهم اليومية وطمأنينتهم .

واتسمت حالة الاطفال الفلسطينيين في الأرض المحتلة في الثمانينات بثلاثة تطورات رئيسية ، ساهمت في زيادة التمرد والمواقف الدفاعية لدى الاطفال وهذه التطورات التي يجري تناولها أدناه هي الحرمان الاقتصادي ؛ والإنشاء المعجل

للمستوطنات الإسرائيلية في الارض المحتلة ؛ واتخاذ سلطات الاحتلال تدابير قمعية عنيفة بصفة خاصة وجماعية .

اولا ، تاثر الرفاه المادي للاطفال الفلسطينيين بالانكماش الاقتصادي الذي ينتشر في إسرائيل والمنطقة في أوائل الثمانينات . وأدى هذا الانكماش إلى تخفيض مداخيل الأسر الفلسطينية أو إلى مجرد إبقائها ثابتة بالمقارنة مع السنوات السابقة[٣١] . وانطوى على انخفاض كبير في صافي الهجرة إلى الخارج ، وإلى هبوط ملحوظ في القطاع الزراعي الفلسطيني ، وإلى ركود عام في القطاع الصناعي[٣٢] . وخلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، على سبيل المثال ، عانت الضفة الغربية من انخفاض بنسبة ٤ في المائة في الإيرادات الزراعية ؛ وتجاوزت البطالة التي كانت غير معروفة بالفعل حتى ذلك الحين نسبة ٣ في المائة[٣٣] . وأصبح النقص في المساكن حادا بصفة خاصة في النصف الاول من الثمانينات ، وجعلت الحالة البيئية المتدهورة في المجتمع المحلي في احيان كثيرة مكانا اشد خطورة على الاطفال وغير محي لهم[٣٤] . والاسواق الزراعية التي كانت مزودة بقدر كاف من السلع شهدت خلال الثمانينات انخفاضا في العرض من بضع فواكه وخضار أساسية هامة لغذاء الاطفال[٣٥] . وزاد أيضا سوء التغذية بين الاطفال الفلسطينيين ، كما زاد الاطفال الذين يولدون بوزن اقل من المتوسط[٣٦] . وبالمقارنة مع السنوات السابقة ، ازداد عدد أفراد الاسر الذين يتعين إطعامهم وانخفضت المداخيل وقلت السلع الاستهلاكية والخدمات المتاحة

وكاحد التدابير الرامية إلى تخفيف أسوأ آثار الانكماش ، أُنعش الإنتاج المنزلي والإنتاج في المجتمع المحلي[٣٧] . وكان من المرجح أن يزيد هذا التدبير من عبء العمل على الاطفال . وخلال الثمانينات ، ظل الاطفال الفلسطينيون من أبناء الارض الفلسطينية المحتلة يُستخدمون بصورة مخالفة للاصول ولم يتلقوا الحماية على نحو فعال من وكالات تفتيش العمل[٣٨] .

ورغم أن الانتعاش الاقتصادي ربما كان وشيكا في عام ١٩٨٦[٣٩] ، وجدت دراسة رئيسية أن توفير الخدمات العامة والاستثمارات في الهياكل الاساسية في الضفة الغربية المحتلة كان آخذا بالتحول بصورة متزايدة الى عملية ذات قطاعين ، أحدهما للمستوطنين الاجانب وأغلبهم من الاسرائيليين وثانيهما للعرب الفلسطينيين يتضمن توفير خدمات ومرافق عامة دون المستوى[٤٠] . وذكر ميرون بنفينيستي ما يلي :

"وسياسات السلطات فيما يتعلق بالميزانية تزيد في الهبوط في القطاع الفلسطيني . وينبغي لنفقات الاستهلاك الجارية أن تكون أعلى مما هي عليه ، لا سيما في مجال خدمات تكوين رأس المال البشري (التعليم ، الصحة ، وما إلى ذلك) . . . . وتوضح سياسات الميزانية التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية الجمود المتعمد الذي يميز السياسة الرسمية المتعلقة بالقطاع الإنتاجي الفلسطيني"(٤١) .

وبالإضافة إلى ذلك ، كانت سلطات الاحتلال تصادر بصورة متزايدة الموارد الطبيعية الفلسطينية مثل الأرض والماء . وبحلول عام ١٩٨٥ ، سيطرت السلطات الإسرائيلية على قرابة ٥٠ في المائة من الأراضي في الضفة الغربية(٤٢) . ونشرت تقديرات تتعلق باستخدام المياه تشير الى أنه لم يسمح للفلسطينيين في الضفة الغربية إلا بالوصول إلى ما بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من موارد المياه(٤٣) . وعانى الأطفال الفلسطينيون من النقص في عرض الأراضي والمياه ، ومن المحن اليومية المتعلقة بتوزيع الحصص من المياه ، والإذلال الناشئ عن الحرمان . وتضرروا أيضا من الآثار الثانوية الموهنة التي نزلت بالزراعة والبناء والاتصالات والحكم المحلي والتي ترتبت على السياسات التمييزية في مجالي الأراضي والمياه .

وحدث تطور ثان في الثمانينات هو الزيادة الهائلة في عدد المستوطنين الذين يعتدون على المجتمعات المحلية الفلسطينية ويرتكبون أعمال عنف ضد الأسر والأطفال الفلسطينيين بصورة متزايدة . وقد أثّر هذا التطور على الأطفال الفلسطينيين بصورة يومية في البيت ، وفي طريقهم إلى المدرسة أو في أثناء اللعب . وبنهاية عام ١٩٨٧ ، كان قد سُمح على ما ذُكر لما يزيد عن ٠٠٠ ٥٨ مستوطن بالإقامة في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس(٤٤) . وحتى بالرغم من أنه لم يُتح للمستوطنين إلا نحو ٢,٥ في المائة من إجمالي مساحة الضفة الغربية والقدس ، كان ٤٠ في المائة من أطفال الضفة الغربية ، على وجه التقدير ، يعيشون في المناطق الحضرية التي تأثرت بالغ التأثير بالمستوطنات خلال الثمانينات(٤٥) . والقدس التي عانت بالفعل في عام ١٩٦٧ ، من هدم حي المغاربة التاريخي ، على سبيل المثال ، شهدت فترات "تجديد حضري" هددت الطابع الفلسطيني للمدينة القديمة .

ومال الأطفال الفلسطينيون ، الذين كانوا يشهدون منذ سنوات عديدة المصادرة المستمرة لموجودات مجتمعاتهم المحلية ، الى اكتساب شعور قوي بالعجز واليأس . وقد اشتدت هذه المشاعر خلال الثمانينات . وأضاف عجز كبارهم إزاء أنشطة المستوطنين إلى

معاناة الاطفال الفلسطينيين . وقد وصف فنون ، احد سكان قرية نحالين ، تصوره للحالة في قريته بكلمات اقتبست في وثيقة من وثائق الامم المتحدة على النحو التالي :

"كان المستوطنون يستفزون السكان منذ البداية ، والقرية الان مثل سجن فعلي . ويلقى المستوطنون بالطبع دعم سلطات الاحتلال . فالجنود يرافقونهم عندما يذهبون لاقتلاع الاشجار . ويقتلعون أشجار الزيتون والحور وجميع الاشجار المزروعة . ويدمرون المحاصيل . وعندما يجدون الاطفال يضربونهم ويلاحقونهم . وإذا وجدوا الرعاة ضربوهم أيضا ومنعوهم من رعاية مواشيهم في سلام . وهذه مضايقات يومية ، وتظل جميع الشكاوى الموجهة إلى السلطات وإلى المستوطنين انفسهم دون طائل!"(٤٦) .

ويواجه الاطفال الفلسطينيون التهديد بصورة متزايدة من المستوطنين المدنيين الذين يتلقون الدعم العسكري والمالي من سلطات الاحتلال(٤٧) . وبات الاطفال يشعرون بانهم ادنى مرتبة من المستوطنين الذين هم أفضل حالا والذين يسمح لهم بالدفاع عن انفسهم بالاسلحة النارية والذين يستفيدون من تطبيق القانون على نحو مواتٍ لهم(٤٨) . والزيادة في المواجهات العنيفة التي يحرض عليها المستوطنون ضد السكان الفلسطينيين جعلت حياة الاطفال الفلسطينيين في أحيان كثيرة بلا حماية من الجريمة والقسوة . وأدلى ميرون بنفينيستي بالتصريح التالي بصدد هجوم شنه نحو ٢٠٠ مستوطن على أمر من اللاجئين العزل في مخيم الدهيشة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ :

"يرفق عدد متزايد من المستوطنين حتى اتباع توجيهات متطرفي غوش ، وبتأثير من زعران حركة كاخ التي يتزعمها الحاخام كاهانا يشنون عمليات انتقامية اجرامية ضد العرب العزل (مخيم الدهيشة ، حزيران/يونيه ١٩٨٧)"(٤٩) .

والتطور الثالث الذي كان يزيد محنة الاطفال الفلسطينيين بصورة مباشرة في الثمانينات هو درجة النزاع والقمع والعنف التي لم يسبق لها مثيل في الارض المحتلة حتى قبل بدء الانتفاضة الفلسطينية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . ولاحظ ميرون بنفينيستي انتشار سياسات الانفاذ القاسية التي تنتهجها الحكومة :

"كانت سياسات الانفاذ التي تنتهجها الحكومة في الاراضي أشد قسوة تحت حكومة الوحدة الوطنية . فقد انتشرت تكتيكات استخدام القوة مثل الإبعاد ونسف المنازل وإغلاقها والاحتجاز الاداري"(٥٠) .

وفي أوائل الثمانينات ، وضعت سلطات الاحتلال عددا من سياسات التهدئة واستخدمت طرقا ادارية "لفرض الصيغة الاسرائيلية للحكم الذاتي"(٥١) . ومنذ عام ١٩٨١ فصاعدا ، استهدفت الادارة المدنية وروابط القرى اعادة تشكيل البيئة الاجتماعية - السياسية للمجتمعات المحلية الفلسطينية بغية جعل الاحتلال مقبولا وتشجيع قيام قيادة فلسطينية محلية . وعندما ثبت فشل هذه السياسات ، جرى تشديد سياسات "القبضة الحديدية" و "القوة" في عام ١٩٨٥ مما أدى الى زيادة الخسائر في أرواح الأطفال وإنزال الاذى بهم ، والى التدخل العنيف في حقوقهم العالمية في الامن الشخصي ، والحياة الاسرية ، والتعليم ، والصحة(٥٢) . وفي تلك السنة ، كان الاطفال والشبان الفلسطينيون الذين يعيشون في قطاع غزة أول من رد على زيادة القمع بحركة الشبيبة ، غير الهجومية في الغالب ، على مستوى الشارع ، تتوجت في عام ١٩٨٧ بالانتفاضة الشعبية الفلسطينية(٥٣) .

وفي أواخر الثمانينات كان قد نشأ جيلان من الاطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال العسكري الذي لم يبدِ أية إشارة الى انتهائه . فقد أصبح أطفال عام ١٩٦٧ من البالغين وشهد أطفالهم تراكم آلام جيل يتحمل عيش طفولته تحت الاحتلال العسكري . وعانى الأطفال الفلسطينيون منذ أوائل الثمانينات بصفة خاصة من الحرمان الاقتصادي الشديد ومن سياسات السلطة القائمة بالاحتلال . وازدادت العقوبات الجماعية ، والضرب ، والاعتقال ، وإبعاد أفراد الأسر ، ومنع التجول ، واغلاق المدارس ، وتقليص الخدمات الصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية ، ورفض إصدار رخص بناء المنازل ، وفرض القيود على جمع شمل الاسر . وقد فاقمت هذه الممارسات آثار المشاكل الاقتصادية الخطيرة وآثار مصادرة الاراضي وموارد المياه على نطاق واسع ، وآثار قيام السلطة القائمة بالاحتلال بوضع عشرات الالاف من المستوطنين في الارض الفلسطينية المحتلة . وتجمع في نفوس الاطفال الفلسطينيين قدر لم يسبق له مثيل من المرارة والغضب . ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، كانت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بمثابة تعبير لا لبس فيه عن عزم الشعب الفلسطيني ، لا سيما الاطفال ، على عدم قبول ما فرض على آبائهم من احتلال واذلال وحرمان ، ولا يزالون هم وأسرهم يعانون منه .

ثالثا - التعليم

يمكن رؤية محنة الاطفال الفلسطينيين في مجال التعليم النظامي في الفترة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٧ في الجهود البالغة التي يتعين على الاطفال أن يبذلوها للتغلب على الظروف المادية الصعبة للغاية السائدة في المدارس ، والقيود المفروضة على المناهج المدرسية فيما يتعلق بالتاريخ الفلسطيني والثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية ، وكذلك الشعور بعدم جدوى الامتياز في التعليم عندما يمنع الاحتلال العسكري بصورة مستمرة التطبيق السليم للمواهب والمعارف والمهارات . وسوف يتضح في البحث أدناه أن الحق العالمي للاطفال الفلسطينيين في التعليم قد انتهك خلال ما يزيد عن ٢٠ سنة من الاحتلال العسكري بصورة متكررة وبطرق عديدة .

ويصف هذا الفصل المؤسسات الرئيسية للتعليم النظامي للأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، بما في ذلك القدس ، ويورد مؤشرات أساسية للتحصيل التعليمي الذي حققه الاطفال الفلسطينيون رغم الظروف السلبية للغاية ، كما يبحث هذا الفصل مشاكل أساسية في مجال التعليم النظامي في ظروف الاحتلال العسكري السابقة لبدء الانتفاضة الفلسطينية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

وتلقى الاطفال الفلسطينيون الذين يعيشون في الارض المحتلة التعليم النظامي من خلال مؤسسات تديرها سلطات الاحتلال ، ومنظمات خاصة ، والاونروا (انظر الجدولين ٣ و ٣) (٥٤) . وتسيطر حكومة سلطات الاحتلال على ما يزيد عن ٦٠ في المائة من هذه المؤسسات . وتتضمن هذه المؤسسات مدارس الحضانة للاطفال الذين هم دون السادسة من العمر ، والمدارس الابتدائية للاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ٦ و ١٢ سنة من العمر ، والمدارس الاعدادية للاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ١٢ و ١٥ سنة من العمر . والتعليم على المستويين الابتدائي والاعدادي إلزامي ، وكان قد قدم مجانا في السنة الدراسية ١٩٨٧-١٩٨٨ إلى ما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ تلميذ . وتتبع المدارس في قطاع غزة المنهج المصري بينما تتبع المدارس في الضفة الغربية المنهج الاردني ، باستثناء القدس ، حيث اجبرت المدارس على اتباع النظام التعليمي في اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال .

الجدول ٢ ـ المؤسسات التعليمية الفلسطينية والصفوف والتلاميذ
(تقديرات)

	قطاع غزة	الضفة الغربية باستثناء القدس	المجموع
السنة الدراسية ١٩٨٧-١٩٨٨			
المجموع			
المؤسسات	٣١٦	١ ١٩٩	١ ٥١٥
الصفوف	٤ ٢١٨	٩ ٣٤٤	١٣ ٥٦٢
التلاميذ	١٧٦ ٦٨٦	٣١٠ ٥١٧	٤٨٧ ٢٠٣
المؤسسات الحكومية			
المؤسسات	١٠٥	٨٣١	٩٣٦
الصفوف	١ ٩٣٢	٦ ٨٧١	٨ ٨٠٣
التلاميذ	٧٧ ٩١٧	٢٣٥ ٢٩٨	٣١٣ ٢١٥
مؤسسات الاونروا			
المؤسسات	١٦٢	١٠٠	٢٦٢
الصفوف	٣ ٠٢٥	١ ١٨٣	٤ ٢٠٨
التلاميذ	٩٠ ٧١٣	٤٠ ٦٧٨	١٣١ ٣٩١
المؤسسات الاخرى			
المؤسسات	٤٩	٢٦٨	٣١٧
الصفوف	٣٦١	١ ٢٩٠	١ ٥٥١
التلاميذ	٨ ٠٥٦	٣٤ ٤٤١	٤٣ ٤٩٧
السنة الدراسية ١٩٨٦-١٩٨٧			
المؤسسات	٣٠٥	١ ١٤٢	١ ٤٤٧
الصفوف	٤ ٠٨٧	٨ ٩٧٢	١٣ ٠٥٩
التلاميذ	١٧٤ ٤٠٦	٣٠٠ ٩٣٩	٤٧٥ ٣٤٥

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

	قطاع غزة	الضفة الغربية باستثناء القدس	المجموع
السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨			
المؤسسات	١٦٦	٨٢١	٩٨٧
المعلمون	١ ٧٤٦	٤ ٤٠٢	٦ ١٤٨
التلاميذ	٨٠ ٠٥٠	١٤٢ ٢١٦	٢٢٢ ٢٦٦

المصادر : ينبغي أن يلاحظ أن عدد التلاميذ والمؤسسات التعليمية في الارض الفلسطينية المحتلة لم يحدد بصورة قاطعة لعقود من الزمن . الموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٨ ، الجدول السابع والعشرون/٤٧ ، والموجز الاحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٤/ ١٩٨٥ ، الجدولان الثاني/٢٢ و الثالث/٢٢ . واعتبارا من تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، ابلغت الاونروا عن مسؤوليتها عن ١٤٦ مدرسة في قطاع غزة و٩٨ مدرسة في الضفة الغربية وكذلك عن ١٢٨ ٧١١ تلميذا من اللاجئين هناك (انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/43/13) ، الجدول ٥) .

الجدول ٣ ـ التلاميذ الفلسطينيون حسب نوع المؤسسة التعليمية
(تقديرات)

	١٩٨٨/١٩٨٧				١٩٨٧/١٩٨٦	١٩٦٨/١٩٦٧
	قطاع غزة	الضفة الغربية باستثناء القدس	المجموع	منهم في مدارس الأونروا:	المجموع	المجموع
التلاميذ						
المجموع	١٧٦ ٦٨٦	٣١٠ ٥١٧	٤٨٧ ٢٠٣	١٣١ ٢٩١	٤٧٥ ٢٤٥	٢٦٦ ٢٢٢
دور الحضانة	٦ ٩٤٠	١٨ ٧١٢	٢٥ ٦٥٢	١ ٣٧٠	٣٢ ٠٢٤	٣ ٨٥٠
المدارس الابتدائية	١٠٩ ٧٧٢	١٨٤ ٧٠٢	٢٩٤ ٤٧٥	٩٣ ٤٣١	٢٨٩ ٦١٣	١٦٣ ٠٥١
المدارس الإعدادية	٣٩ ٧٦٥	٦٩ ١٩٠	١٠٨ ٩٥٥	٣٦ ٤٥٠	١٠٥ ٥٧٠	٤٠ ١٧٧
مدارس ما بعد المرحلة الابتدائية	١٩ ٣٧٩	٣٦ ٧٢٥	٥٦ ١٠٤	٥٧٧	٥٦ ٠٨٣	١٥ ٩١٠
كليات تدريب المعلمين	٨٣٠	١ ١٨٧	٢ ٠١٧	٤٧٢	٢ ٠٥٦	٢٧٨

المصادر : ينبغي أن يلاحظ أن عدد التلاميذ والمؤسسات التعليمية في الارض الفلسطينية المحتلة لم يحدد بصورة قاطعة لعقود من الزمن . الموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٨ ، الجدول السابع والعشرون/٤٨ والموجز الاحصائي الفلسطيني ١٩٨٥/١٩٨٤ ، الجدولان الثاني/٢١ والثالث/٢١ . أبلغت الأونروا أن عدد التلاميذ اللاجئين الذين يتلقون التعليم في مدارس الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ ١٣٨ ٧١١ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ (انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/43/13) ، الجدول ٥) .

انعكس التحصيل التعليمي للاطفال الفلسطينيين بعد عام ١٩٦٧ بصورة أولية في عدد من المؤشرات الاساسية(٥٥). فعلى سبيل المثال، انخفضت الامية في أوساط البالغين الفلسطينيين انخفاضا ضخما بحلول أواسط السبعينات ولم تبق آثارها إلا في مناطق ريفية نائية جدا وفي أوساط المسنين وذلك في أكثر الاحيان في صفوف النساء(٥٦). وزاد أيضا بصورة ثابتة عدد التلاميذ من كل جيل من الاطفال الفلسطينيين؛ وفي أوائل الثمانينات، شمل التسجيل في المدارس الابتدائية نحو ٩٠ في المائة من الاطفال الفلسطينيين(٥٧). وبصفة خاصة، ارتفعت نسبة مشاركة البنات في التعليم النظامي فتجاوزت نسبة أواخر الستينات التي لم تزد عن ٤٠ في المائة من الاطفال الفلسطينيين إلا قليلا لتبلغ نحو ٤٧ في المائة في أوائل الثمانينات(٥٨). وأخيرا، ارتفعت بصورة متزايدة خلال السبعينات النسبة المئوية للاطفال الذين اجتازوا الامتحانات وانتقلوا في الخامسة عشرة من عمرهم إلى المدارس الثانوية(٥٩).

وهناك عدد من المؤشرات التي تحدد معنى البيانات الواردة أعلاه والمتصلة بالتطور التعليمي للاطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال. فرغم حدوث زيادة ضخمة في التسجيل في دور الحضانة في الفترة بين ١٩٦٨/١٩٦٧ و ١٩٨٨/١٩٨٧، مما يعتبر إعدادا للتحصيل التعليمي للاطفال الفلسطينيين، لم يشمل هذا التسجيل إلا نسبة ضئيلة للغاية من تلاميذ المدارس الابتدائية في الفترة اللاحقة(٦٠). وخلال السبعينات أيضا، ذكر أن نسبة تسرب التلاميذ من المدارس الابتدائية تجاوزت ٢٠ في المائة(٦١). وعلاوة على ذلك، انخفضت في أوائل الثمانينات، على ما ذكر، النسبة المئوية التي كانت متزايدة في السبعينات لاطفال المدارس المسجلين على أنهم يتقلون في الخامسة عشرة من العمر من الدراسة الالزامية الى الدراسة الطوعية على المستوى الثانوي(٦٢). وأخيرا، ذكر أن عدد التلاميذ الذين يدرسون في كليات تدريب المعلمين قد انخفض بعد أواسط السبعينات(٦٣). ولم يكن لدى مدرسي الاطفال الفلسطينيين الحوافز المناسبة وظروف العمل الملائمة التي من شأنها أن تجتذب المتعلمين الفلسطينيين إلى مهنة التعليم. ويوجد نقص في عدد المدرسين رغم الحاجة الضخمة إلى مدرسين مؤهلين(٦٤).

وتطلبت ظروف الاحتلال العسكري التي جرى في ظلها التعليم النظامي في الارض الفلسطينية في الفترة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٧ بذل جهود خاصة من جانب الاطفال والمعلمين الفلسطينيين، وكثيرا ما تركت آثارا دائمة تضعف التلاميذ، بما في ذلك الاذى الجسدي والخسائر في الارواح. وفي أثناء الحياة المدرسية اليومية، عانى التلاميذ الفلسطينيون بصفة خاصة في ثلاثة مجالات سوف تعرض أدناه. وهذه هي التدخل

الاداري وفي أحيان كثيرة التدخل العسكري في التعليم من جانب سلطات الاحتلال ؛ وقلة المباني وتدني نوعيتها ؛ والصفوف المزدحمة للغاية .

أولا ، سيطرت سلطات الاحتلال بصورة منتظمة على التعليم النظامي لأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القدس . وكما ذكر ، تولت السلطة القائمة بالاحتلال إدارة معظم المدارس . وطبقت سلطات الاحتلال عددا من السياسات والتدابير كانت بمثابة تدخل مباشر في محتوى التعليم ومديره . وفي الثمانينات ، لجأت السلطات العسكرية بصورة متزايدة إلى إغلاق المدارس كعقوبة جماعية وارتكبت أعمال عنف في أماكن ومباني المدارس .

وكانت محتويات المناهج المدرسية مثار قلق بالغ للمسؤولين في نهاية المطاف عن تعليم الأطفال الفلسطينيين ، لاسيما الآباء والمربون . أما آثار ضم القدس والمتطلبات الادارية والسياسات التعليمية للسلطة القائمة بالاحتلال فقد ساهمت في تعديل المنهجين الاسلييين الأردني والمصري ، وموضوعات التعليم ومواده . وجرى التحكم بالمحتويات التعليمية في المدارس الحكومية من خلال مراجعة السجل السياسي للمعلمين ، وترخيص الكتب المدرسية ، وفرض ومصادرة المواد التعليمية ، بما في ذلك الخرائط(٦٥) . وأوردت الأونروا في تقريرها السنوي لعام ١٩٨٤ الذي قدمته الى الجمعية العامة الارقام التالية :

"والكتب المقررة للاردن البالغ عددها ١٤٢ مقررة أيضا للضفة الغربية . ومن أصل الكتب التي اعتمدتها اليونسكو والبالغ عددها ١٠٨ رفضت السلطات الاسرائيلية منح رخص لاستيراد تسعة كتب . . . .

"وبلغ مجموع عدد الكتب المدرسية التي قررتها وزارة التربية والتعليم المصرية ١٢٠ كتابا ، اعتمدت اليونسكو ٨١ كتابا من هذه الكتب التي سمحت سلطات الاحتلال باستيراد ٧٠ منها ولم تسمح باستيراد ١١"(٦٦) .

لقد كان هدف سلطات الاحتلال أن تزيل من المواد التعليمية ما تعتبره مادة معادية لاسرائيل أو لليهود أو مادة تمثل تحريضا قوميا . وفي الوقت نفسه ، منعت عرض وإدراك المقبول لدى الفلسطينيين في التاريخ الفلسطيني والثقافة والسياسة الفلسطينيين(٦٧) . ورغم أن الرقابة على الصحف لم تكن مصدر قلق مباشر لمعظم أطفال المدارس ، إلا أن حظر عشرات الكتب المدرسية والكتب التي تعتبر محل اهتمام عام عرقل التطوير التعليمي للاطفال الفلسطينيين(٦٨) .

وفرضت على نطاق واسع الرقابة ، وشروط الترخيص ، والأنظمة الإدارية الصارمة . كما طرد التلاميذ والمعلمون وأغلقت المدارس[٦٩] . وكانت هناك أيضا أمثلة على نقل التلاميذ إلى مدارس خارج مناطق إقامتهم ، وإقامة حواجز ونقاط تفتيش على الطرق المؤدية إلى المدارس[٧٠] . وزاد في الثمانينات ، قبيل الانتفاضة ، قيام القوات العسكرية بتعطيل سير التدريس ، وإلقاء القنابل المسيلة للدموع على التلاميذ وضربهم ومضايقتهم ، مما أدى في بعض الأحيان إلى وفاة التلاميذ[٧١] . وكثيرا ما كان تدخل السلطات العسكرية المباشر في التدريس عنيفا للغاية .

ثانيا ، تأثر تعليم الأطفال الفلسطينيين بقلّة غرف التدريس وانتشار المباني الخربة . وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القدس ، لم تكن السلطات حتى أواخر السبعينات قد أقامت إلا القليل من المدارس الجديدة . واعتبرت شروط الترخيص التي تطبقها سلطات الاحتلال وكذلك الأموال الشحيحة المخصصة للتعليم من العوامل الرئيسية التي تساهم في قلة المرافق التعليمية وتدني نوعيتها . واضطرت كثير من المدارس إلى إدخال نظام النوبتين في التعليم لتوفير القدر الأدنى من التعليم النظامي للأطفال الفلسطينيين[٧٢] . ووجدت دراسة أجريت مؤخرا أن من الضروري وجود نحو ٢٠٠ غرفة تدريس لتوفير ظروف مادية مقبولة في التعليم النظامي[٧٣] .

ثالثا ، بلغ متوسط نسبة التلاميذ إلى المعلمين في الثمانينات أكثر من ٣٠ تلميذا لكل معلم ، مما يعكس حالة الازدحام وشدة الضغط على التعليم في الصف[٧٤] . وفي عام ١٩٨٧ ، كانت نسبة عدد التلاميذ الى عدد الصفوف في المدارس الابتدائية ، على ما ذكر ، عالية بلغت ٣٥ إلى ١[٧٥] . وذكر أن عدد الصفوف المتوفرة في الضفة الغربية في أواسط الثمانينات كان يقل عما كان عليه في أوائل الثمانينات[٧٦] . وبالإضافة إلى المشكلة المذكورة أعلاه وهي قلة الأماكن المناسبة للمدارس ، اعتبر تزايد عدد التلاميذ والنقص في عدد المعلمين المؤهلين عاملا من عوامل الازدحام في المدارس الفلسطينية[٧٧] .

وترك الازدحام في الصفوف أثرا سلبيا على التلاميذ الفلسطينيين ومعلميهم . كما تعين حصر أساليب التعليم في الغالب بالأساليب ذات النوعية التعليمية المتدنية . وتعين إجراء التعليم بواسطة الذاكرة وتمارين الحفظ بدلا من إجرائه عن طريق المناقشة والتدريس الفردي وحل المسائل .

وختاما ، أصبح تعليم الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة مصدرا مستمرا للتظلم والشكوى طوال ما يزيد عن ٢٠ عاما من الاحتلال العسكري . وبعض العوامل

الرئيسية التي اثرت في الفترة ما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٧ بالتطور التعليمي للاطفال الفلسطينيين في الارض المحتلة الهجمات العسكرية على المؤسسات التعليمية ؛ وإغلاق المدارس ؛ وفحص السجلات السياسية للمعلمين واستخدامهم وطردهم بالاستناد إلى اعتبارات سياسية ؛ وتعديل المناهج المدرسية ؛ وعدم توافر العدد الكافي من المدرسين والاماكن والمعدات المناسبة . أما الوقت الذي اجبر التلاميذ على قضائه خارج المدرسة فقد حال دون اكتساب كثيرين منهم للمهارات الاساسية ، كما حال في بعض الاحيان دون تقدم بعضهم إلى الامتحانات المطلوبة للانتقال إلى المستوى التعليمي الاعلى . كما ادت ظروف التعليم غير المناسبة إلى تعريض التعليم والتطور الثقافي للاطفال الفلسطينيين للخطر . وقد تفاقم الغضب إزاء السياسات التعليمية خلال الثمانينات بصفة خاصة عندما أصبح التلاميذ في أحيان كثيرة هدفا لتدابير قمعية قاسية للغاية تطبقها السلطة القائمة بالاحتلال في اماكن ومباني المدارس .

رابعا - الصحة

ظهرت منذ عام ١٩٦٧ محنة الاطفال الفلسطينيين في مجال الصحة تحت الاحتلال العسكري في الميادين التالية : انتشار امراض الطفولة الشائعة المتصلة بالانكسار والجهاز التنفسي وانتشار اشكال النقص في التغذية ؛ واللامركزية في الرعاية الصحية العامة بدلا من الخدمات العلاجية والمختصة والخدمات في المستشفيات ؛ والتكاليف المنهلة للرعاية الصحية العامة . وكان بؤس الحالة الصحية للاطفال الفلسطينيين يتصل اتصالا وثيقا بالفقر والاحوال البيئية غير الصحية في المنازل المزدحمة والمجتمعات المحلية المكتظة . وأصبحت الصحة العقلية والعاطفية للاطفال تشكل شغلا شاغلا بصفة خاصة في الثمانينات عندما بدأت سلطات الاحتلال تتخذ تدابير قاسية للغاية لإنفاذ القوانين مما أسفر عن إصابة وقتل عدد متزايد من الاطفال الفلسطينيين .

وسوف يورد هذا الفصل المؤسسات الصحية الاساسية والمؤشرات المتعلقة بالاطفال الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في الارض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٧ . وسوف يبحث بعد ذلك في المشاكل الطبية الرئيسية التي ساهمت في الإضرار بصحة الاطفال الفلسطينيين قبل بدء الانتفاضة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

وخلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٧ سيطرت السلطة القائمة بالاحتلال على ما يزيد عن ٨٠ في المائة من الخدمات الصحية في الارض الفلسطينية المحتلة(٧٨) . كما قدمت أيضا الاونروا ومؤسسات خاصة الرعاية الصحية في مجال طب الاطفال . وبين عامي ١٩٨٤

و ١٩٨٧ ، اغلق مستشفيان ، احدهما في القدس كان يقدم خدمات مختصة للفلسطينيين ، كما خفق قليلا ايضا عدد الاسرّة الفعلية وايام الإقامة في المستشفى ؛ وفي الوقت نفسه ، زاد عدد المرضى الذين عولجوا في المستشفيات بنسبة تقرب من ١٠ في المائة[٧٩] . وخلال فترة ازدياد الطلب على الخدمات الصحية في الثمانينات ، ادى تجميد الإنفاق العام على قطاع الصحة الحكومي إلى مزيد من التدهور في الظروف الصحية للأطفال الفلسطينيين التي كانت بالكاد كافية حتى ذلك الوقت[٨٠] . واعتبرت المستشفيات مجهزة على نحو غير كافٍ ، كما اعتبر انها كثيرا ما كانت في حالة سيئة[٨١] . ولم تكن توجد مراكز للرعاية الصحية الاولية في مئات من القرى الصغيرة . وإلى حد كبير ، لم تتوفر الخدمات المتخصصة مثل معالجة السرطان التي يحتاج إليها نحو ٢٠٠ من الاطفال الفلسطينيين المصابين بهذا المرض إصابات لا يرجى شفاؤها في الارض المحتلة[٨٢] . وفي الثمانينات ، سجل ايضا تناقص متزايد في الخدمات المتعلقة بطب الاطفال في الضفة الغربية ، ووجود قوائم انتظار طويلة للمرضى الذين يحتاجون إلى فحوص خاصة أو عمليات جراحية[٨٣] .

وخلال ما يزيد عن ٢٠ عاما من الاحتلال العسكري ، تكرر انتقاد الطريقة التي توفر بها السلطات الخدمات الصحية بقليل من المشاركة المستقلة من جانب الآباء والفنيين الفلسطينيين الذين يتحملون المسؤولية النهائية عن صحة الاطفال الفلسطينيين[٨٤] .

ومنذ أواخر السبعينات ، جعلت التغييرات في تمويل خدمات الصحة العامة استخدام الرعاية الصحية في مجال طب الاطفال اكثر غلاءً للاسر الفلسطينية . فقد كانت الخدمات الطبية حتى أوائل الثمانينات مجانية الى حد بعيد للولادة وللاطفال حتى سن السادسة من العمر ؛ وفي أواسط الثمانينات ، خفض الحد الاعلى العمري بحيث لا يشمل إلا الرضّع الذين تتراوح اعمارهم بين سنة وسنتين[٨٥] . وادخلت في أواخر السبعينات خطة طوعية للتأمين الصحي تجعل المستفيد من الخدمات الصحية يساهم في دفع تكاليف الرعاية الصحية العامة التي كانت ايضا حتى ذلك الحين مجانية بالفعل[٨٦] . وقلت المشاركة في هذه الخطة بدرجة ضخمة في أوائل الثمانينات ؛ وخلال هذه الفترة ، تضاعف تقريبا قسط التأمين الشهري من قرابة ٨ دولارات امريكية إلى ١٥ دولارا امريكيا عندما ترك الانكماش الاقتصادي بالفعل اثرا سلبيا على مداخيل الاسر[٨٧] . وعانى كثيرون من الاطفال الفلسطينيين في الثمانينات عندما زادت زيادة هائلة التكلفة الاقتصادية للاسر التي تحتاج الى خدمات الصحة العامة لأطفالها .

وأما عملية إدخال اللامركزية في خدمات الصحة العامة بتحويلها من خدمات علاجية تتخذ من المستشفى قاعدة لها إلى خدمات وقائية بدرجة أكبر تتخذ من المجتمع المحلي قاعدة لها ، فقد اضطلعت بها السلطة القائمة بالاحتلال عن طريق خطوتين . تضمنت الخطوة الأولى حملات التحصين ، ومعالجة أمراض الإسهال على مستوى المجتمع المحلي ، وإنشاء مراكز حكومية لصحة الأم والطفل ، وتشجيع التثقيف المتعلق بالصحة البيئية . وزاد عدد مراكز صحة الأم والطفل من نحو ٢٣ في عام ١٩٦٨ إلى نحو ١٢٦ في عام ١٩٨٦ ، كما ارتفع في الثمانينات عدد العيادات العامة في المجتمعات المحلية(٨٨) . كما زاد عدد الولادات في المستشفيات والعيادات بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٧ من ٤٦٣ ٣ إلى ٤٦٨ ٢٢ ، كما كان جاريا مشروع لتطوير المستشفيات في الضفة الغربية(٨٩) .

وتحسنت لبعض الوقت بعد عام ١٩٦٧ المؤشرات الاساسية للصحة البدنية للأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، بما في ذلك القدس(٩٠) . ورغم عدم توافر بيانات موثوقة ، ورد في دراسات أن نسبة وفيات الرضع كانت الى حد بعيد آخذة في الانخفاض إلى قرابة ٢٠ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الاحياء ، كما كان العمر المتوقع آخذا في الازدياد ، وأشار المظهر العام لاطفال المدارس إلى حالة غذائية مرضية(٩١) ؛ وتشاقص تدريجيا عدد الاطفال الفلسطينيين الذين ولدوا بوزن منخفض ، أي دون ٥٠٠ ٢ غرام إذ بلغت نسبتهم أقل من ٧ في المائة في عام ١٩٨٣(٩٢) ؛ واضطلعت السلطة القائمة بالاحتلال بحملة تحصين للاطفال كانت شاملة تقريبا وأدت إلى إحداث انخفاض كبير في أمراض الاطفال الشائعة مثل الدفتيريا ، وشلل الاطفال ، والسعال الديكي ، والكزاز ، والسل ، وكذلك معظم حالات تفشي الحصبة(٩٣) . إلا أنه رغم التحسينات ، اعتبرت المستويات المطلقة لهذه المؤشرات الصحية غير كافية ؛ فعلى سبيل المثال ، أن معدل وفيات الرضع في الارض الفلسطينية المحتلة المنشور والبالغ نحو ٣٠ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الاحياء تضمن تفاوتا مثيرا للقلق إذ كان هذا المعدل مرتفعا للغاية في المناطق الريفية في الضفة الغربية حيث بلغ أكثر من ١٠٠ لكل ٠٠٠ ١ . وكانت هذه المعدلات أيضا سلبية بالمقارنة مع المعدلات التي وجدت في أماكن أخرى خلال الثمانينات مثل قرابة ١٨ لكل ٠٠٠ ١ في وسط سكان إسرائيل من غير اليهود ، وأقل قليلا من ١٠ لكل ٠٠٠ ١ لسكان إسرائيل من اليهود(٩٤) .

واتخذت السلطة القائمة بالاحتلال في أواسط الثمانينات الخطوة الثانية في اتجاه اللامركزية في خدمات الصحة العامة التي تؤثر على الاطفال الفلسطينيين . والهدف من هذه المحاولة هو الوصول إلى المجتمعات المحلية الفلسطينية والاسر

الفلسطينية في أكثر من ٣٠٠ قرية لا توجد فيها مراكز للرعاية الصحية للأم والطفل . وتتعاون سلطات الاحتلال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية في مشاريع ترمي إلى تدريب القابلات التقليديات المحليات اللواتي يعرفن باسم الدايات والإشراف عليهن بغية تحسين الإنتفاع من خدمات الرعاية الصحية الأولية(٩٥) . وبدأت مشاريع في ٥٠ قرية في محافظة الخليل وفي ١٠ قرى في قضاء أريحا .

وقبل بدء الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اقتضت الرعاية الصحية للأطفال الفلسطينيين بصورة عاجلة حلولا في عدد من المجالات . فقد أصبحت أمراض الجهاز التنفسي المتعلقة بالإصابة بالزكام السبب الرئيسي بصورة متزايدة لوفاة الأطفال الفلسطينيين ، لا سيما خلال فصل الشتاء(٩٦) ، وكذلك ظلت مكافحة السل مسألة تتطلب جهودا هائلة في أماكن معينة ؛ واقترح تحصين الأطفال في المدارس كعلاج(٩٧) .

وظلت مداخيل الكفاف للأسر والنظافة البيئية الباشة عاملا يضعف الجهود الرامية إلى المحافظة على صحة الأطفال الفلسطينيين . وأصبحت المشاكل الغذائية حادة عندما زادت المشاكل الاقتصادية في الثمانينات ؛ فأدت الى تدني الوزن عند الولادة وإلى استمرار أوجه النقص الغذائي اللذين زادا تقويض الأحوال الصحية للأطفال الفلسطينيين التي كانت ضعيفة للغاية في أحيان كثيرة(٩٨) . واعتبر أن وجود بيئة محية في المنزل وفي المجتمع المحلي يؤثر في أكثر الأحيان تأثيرا إيجابيا للغاية على مكافحة أمراض الأطفال(٩٩) . ووصولا إلى هذا الهدف ، كان من الضروري في مجتمعات محلية كثيرة تخفيض درجة الملوحة في مياه الشرب إلى مستوى مقبول ؛ كما تعين إنشاء شبكات صرف رئيسية ؛ وتعين القضاء على القوارض بوسائل أكثر فعالية في بعض المجتمعات المحلية بغية تحسين النظافة البيئية للأطفال(١٠٠) . وفي أواسط الثمانينات ، وردت تقارير بأن مياه الشرب كانت تمتزج في بعض الأحيان بمياه المجاري ، لا سيما في مخيمات اللاجئين(١٠١) .

وأصبحت الصحة العقلية للأطفال مجالا يثير القلق العاجل في أواسط الثمانينات ، ويتطلب تقديم الخدمات ، وجمع البيانات ، والتخطيط . وفي أوائل الثمانينات ، وبالتزامن مع انتهاج السلطة القائمة بالاحتلال سياسات لإنفاذ القوانين تتسم بالقسوة في أحيان كثيرة ، لوحظت زيادة في الاضطرابات النفسية للسكان(١٠٢) . ورغم ما ذكر من ظهور علامات على التحسن بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ في توفير الخدمات للمصابين بأمراض عقلية حادة(١٠٣) ، ظل كثير من حالات الاضطرابات العقلية والعاطفية المحسوسة بدرجة أقل بحاجة إلى معالجة .

وخلال السنوات الأولى من الاحتلال العسكري في أواخر الستينات ، بدا مستقبل الأطفال الفلسطينيين محفوفا بالمخاطر ، وغير واضح المعالم في أفضل الأحوال . فجيل الأطفال الفلسطينيين الذي عاش مرحلة الطفولة بعد الحرب والتكيف مع الانتقال وما به من مشاطر إلى ظروف الاحتلال اقتضى الأمر منه قدرا مفرطا من الصمود وقسوة الإرادة والنضج العاطفي . وقد استنتج ممثل شخصي للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، بعد دراسة حالة الصحة العقلية في المجتمع الفلسطيني في أوائل السبعينات ، ما يلي :

"يتصل مفهوم الصحة العقلية بالقواعد المختلفة لانماط ثقافية متنوعة . وبالتالي فإن أية محاولة لتقييم حالة الصحة العقلية لمجموعة من السكان ككل تكون مشحونة بالمصاعب البالغة . ومع أن ممثل المدير العام لم يجد أي دليل على وجود زيادة في حالات العصاب أو الذهان بين سكان الاراضي المحتلة عند زيارته لها ، إلا أنه من المشكوك فيه على الاقل أن يكون المجبرون على العيش في الأراضي المحتلة يتمتعون بالصحة العقلية بالمعنى الأعم لهذا المصطلح رغم سوء تعريفه الى حد ما .

"ويستفاد من مصدر عربي موثوق في المنطقة ، أن أزمة عام ١٩٦٧ ادت الى زيادة في حدوث الاضطرابات العقلية . إلا أنه يعتقد أن الحالة قد عادت الآن الى مستواها السابق وأن أغلبية المتاثرين بها قد تكيفوا مع الظروف الحالية أملا في أن يأتي المستقبل بحل لمشاكلهم"(١٠٤) .

ووقع في نهاية آذار/مارس ١٩٨٣ حادث شار بصفة خاصة يشير الى عودة ظروف الصحة العقلية المتقلبة للغاية في أوساط الأطفال الفلسطينيين . فقد انطوى هذا الحادث على إصابة أطفال المدارس من الفلسطينيين ، لا سيما البنات ، بمرض حاد يشبه التسمم ، في جنين وعرابة وطولكرم ومنطقة الخليل . وقد توصل فريق من الباحثين من وزارة الصحة والخدمات الانسانية ، في الولايات المتحدة ، ودائرة الصحة العامة ، ومراكز مكافحة الامراض ، كان قد حضر بدعوة من السلطة القائمة بالاحتلال ، الى أن هذا الوباء في الضفة الغربية المحتلة ناشئ عن القلق . والاقتباس التالي من موجز الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثون كان قد أرسل في عام ١٩٨٣ الى المدير العام لليونسكو :

"ونستنتج أن انتشار هذا المرض الحاد ناشئ عن القلق . وربما أطلقته في البداية إما عوامل نفسية أو تعرض لمادة كبريتيد الهيدروجين شبه

السمية . أما انتشاره اللاحق فناشئ عن عوامل نفسية . وربما ساهمت التقارير الصحفية والإذاعية في هذا الانتشار . وقد انتهى هذا الوباء بعد إغلاق المدارس في الضفة الغربية . ولم نلاحظ أي دليل على التمارض أو افتعال الاعراض عمدا"(١٠٥) .

ورغم النتائج التي انتهى اليها تحليل في شامل لمشاكل الصحة العقلية للأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال ، يرجح أن ينشأ أحد اشكال الضرر النفسي العام كلما فصل الاطفال عن آبائهم وأمهاتهم ، او شهدوا مضايقة لأفراد أسرتهم ، أو اضطروا الى مشاهدة منازلهم تهدم ؛ ويعتبر الاطفال أقل الناس قدرة على مواجهة الاثار القاهرة للمنازعات العنيفة والإذلال المتكرر(١٠٦) . وقد تفاقمت المشاكل العاطفية تفاقما كبيرا عندما اعتمدت سلطات الاحتلال سياسات "الذراع القوية" و "القبضة الحديدية" في النصف الاول من الثمانينات بهدف السيطرة على السكان الفلسطينيين ، بمن فيهم الاطفال ، وفرض الانضباط عليهم . وكان من الضروري في أواسط الثمانينات تناول مسائل الصحة العقلية الواردة في المصادر المذكورة أعلاه بصورة عاجلة وذلك من أجل الطفل الفلسطيني بمفرده والمجتمع الفلسطيني عموما .

ونظرا للاستنتاجات التي بحثت في هذا الفصل ، يمكن استخلاص القول بأن الصحة البدنية والعقلية للاطفال الفلسطينيين لم تكن موضع الحماية المناسبة من جانب سلطات الاحتلال خلال ما يزيد على ٢٠ سنة من الاحتلال العسكري . ومن بين المشاكل الصحية التي ذكر انها كانت حادة بصفة خاصة في أواسط الثمانينات أمراض الجهاز التنفسي ، وأوجه النقص الغذائي ، والنظافة البيئية الباعثة ، ومشاكل الصحة العقلية . وقد ادت الحوادث العنيفة المتصلة بالانتفاضة الشعبية الفلسطينية منذ عام ١٩٨٧ الى تدمير الكثير من الهياكل الاساسية الصحية التي تقدم الخدمات الى الاطفال الفلسطينيين . كما زاد زيادة مثيرة الطلب على الرعاية الصحية ، بما في ذلك الخدمات الطارئة التي يحتاج اليها آلاف المصابين من الاطفال الفلسطينيين .

خامسا - الامن الشخصي

لكل طفل الحق في الامن الشخصي ، بما فيه الحق في الحياة والحرية وحرية التعبير وفي أن يكون له اسم وجنسية وأن يكون بمنجاة من الاضطهاد والخوف والتخويف . ويشكل الاحتلال العسكري ذاته انتهاكا للحق في الامن الشخصي حيث أن حماية حياة الطفل وأوصاله وجسده وسمعته وحريته الشخصية تتوقف على شروط الدولة المحتلة وما تراه

مناسبا من التصرفات . وبالإضافة الى الاحتلال العسكري ، فالنظام القانوني وممارسات إنفاذ القوانين التي تأخذ بها سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة تزيد من انتقاص حق الطفل الفلسطيني في الأمن الشخصي .

وقد تعرض جيلان من الاطفال الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ لنظام حكم إزدواجي تمييزي . وقد ورد في تقرير وضعته حكومة الولايات المتحدة مؤخرا عن ممارسات حقوق الانسان وصف للسمات البارزة للنظام القانوني السائد في أغلب الاراضي الفلسطينية المحتلة :

"يخضع المستوطنون اليهود في الاراضي المحتلة للقانون الاسرائيلي بينما يخضع الفلسطينيون لقانون الاحتلال العسكري الاسرائيلي . وبمقتضى نظام الحكم المزدوج المطبق على الفلسطينيين والاسرائيليين ، يعامل الفلسطينيون معاملة أقل حظوة من المعاملة التي يلقاها المستوطنون اليهود الذين يعيشون في نفس المناطق في مجموعة واسعة من القضايا ، مثل الحق في مراعاة الاصول القانونية وحقوق الإقامة وحرية الانتقال وبيع المحاصيل والسلع واستخدام الاراضي والمياه وتلقي الخدمات الصحية والاجتماعية"(١٠٧) .

وقد أصبح الاطفال الفلسطينيون في القدس مواطنين من الدرجة الثانية في دولة القوة المحتلة بعد قيامها بضم المدينة اليها .

وقد شملت انتهاكات حق الاطفال الفلسطينيين في الامن الشخصي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، بما فيهما القدس ، خمسة مجالات رئيسية في الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨٧ . وهذه المجالات هي الخسائر في الارواح وإلحاق الإصابات من جراء استخدام العنف ؛ والاعتقال والاحتجاز ، بما في ذلك حالات من المعاملة القاسية ؛ وتجاهل وضع الاطفال الفلسطينيين من حيث الجنسية ؛ والتدخل في الحق في التعبير الشخصي والعبادة ؛ واستخدام العقوبة الجماعية . وليست انتهاكات حق الطفل في الامن الشخصي التي يرد بحثها في هذا الفصل شاملة لكل أنواع الانتهاكات . بل هي مجرد تصوير للمحنة التي يعيشها الاطفال الفلسطينيون باشخاصهم .

ويمكن اعتبار التسبب في وفاة طفل وإلحاق أذى جسماني بطفل إثنتين من أخطر الانتهاكات للحق في الامن الشخصي . وفي فترة أواسط الثمانينات وحدها ، قتل أو أصيب إصابات بالغة أكثر من ٣٠ طفلا فلسطينيا في حوادث كالسفر في سيارة لم تتوقف

لاستجوابها من قِبَل الجنود ، أو اللعب بمتفجرات ، أو الدوس على لغم أو الاشتراك في مظاهرة ؛ وهناك أطفال آخرون أيضا قتلوا أو اختطفوا أو ضربوا من قِبَل المستوطنين(١٠٨) .

ورغم أن الموت أو الإصابات المتسببة عن استخدام العنف قد تصيب الاطفال بمحض الصدفة ، فقد تسببت سلطات الاحتلال في وجود حالات زادت من غير قصد إمكانية إلحاق إصابات بالاطفال الفلسطينيين أو قتلهم . ففي الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ و ١٩٨٧ ، وقعت حالات عديدة تعرض فيها الاطفال للاذى اثناء عملية اعتقال أحد أفراد الاسرة ؛ أو اقتحام مبنى مدرسة ؛ أو حدوث هجوم بالنيران على مظاهرة(١٠٩) . وفي أوائل الثمانينات ، كانت ممارسة إطلاق النار في الهواء أو الى الارض لتفريق المتظاهرين تعتبر وشيكة بصورة خطيرة من إلحاق إصابات متعمدة بالاطفال الفلسطينيين . وقد ورد في الانباء أن جنديا اسرائيليا أدلى بشهادة قال فيها أنه رأى في ساحة مقر الحاكم العسكري في البيرة في عام ١٩٨٢ ثلاثة جنود يركلون ويضربون طفلا تقل عمره عن ١٢ عاما ؛ وقد نشر ك كوتس الوصف التالي الذي ورد على لسان الجندي :

"كان ثلاثتهم جميعا يتناوبون ركله وضربه ، فصعقت . ذلك أن طفلا دون الثانية عشرة من العمر يتعرض لهذه التجربة المروعة - أمر لن ينساه أبد الدهر . وفجاة وصلت مركبة عسكرية وأُنزل منها ثلاثة صبية صغار آخرين . وقيل لي أنهم كانوا يهددون أصحاب الدكاكين في سوق البيرة . وكان المشهد الذي أعقب ذلك من أشد المشاهد التي رأيتها في حياتي إيلاما : وحشية وقسوة ما شهدت مثيلا لهما من قبل!"(١١٠) .

إن اعتقال طفل وسجنه دون مراعاة الاصول القانونية ومعاملة الاطفال المحتجزين معاملة قاسية هي من انتهاكات حقوق الطفل الفلسطيني في الامن الشخصي المكدّرة بشدة طيلة عشرين عاما من الاحتلال العسكري(١١١) . ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ أصبح احتجاز طفل فلسطيني دون الرابعة عشرة من العمر يتطلب إذنا خاصا من القيادة العسكرية(١١٢) . بيد أنه يمكن دائما حبس الاطفال حبسا إنفراديا لغاية اربعة عشر يوما .

وبندر وجود معلومات موثوقة قابلة للتحقق بخصوص تعذيب الاطفال المحتجزين الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة(١١٣) . فالتقارير تشير مثلا الى استخدام أساليب قاسية في الاستجواب ، والى عدم وجود رعاية طبية كافية كما تشير الى احتجاز الاطفال

في اماكن شديدة الاكتظاظ وفي نفس مباني الكبار في معتقل الفارعة في عام ١٩٨٥[١١٤]. ونشرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ معلومات عن حادثة اسيئت فيها معاملة الاطفال المحتجزين ووردت تلك المعلومات في وثيقة أصدرتها الامم المتحدة مؤخرا كما يلي :

"في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، اصدرت المحكمة العسكرية في المنطقة الجنوبية على خمسة جنود احكاما بالسجن والسجن مع وقف التنفيذ وتخفيض الرتبة لإساءة معاملة المحتجزين في معتقل انصار ٢ في قطاع غزة. وقد ورد في لائحة الاتهام أن الجنود الخمسة ، وكان من بينهم آمر الشرطة العسكرية المحلية ، وهو برتبة ملازم أول ، قد ضربوا وركلوا اطفالا تتراوح اعمارهم بين الثانية عشرة والرابعة عشرة من غزة اعتقلوا على إثر حدوث أعمال شغب"[١١٥].

وكشفت الشهادات الشفوية أيضا عن حالات من المعاملة الغاسية للأطفال الفلسطينيين أثناء الاحتجاز. فمثلا ، تبين الشهادات انه كان يجري منذ عام ١٩٦٩ احتجاز الاطفال الذين تقل اعمارهم عن خمسة عشر عاما في نفس الاماكن التي كان يحتجز فيها الكبار وانهم كانوا يعاقبون بالحبس الإنفرادي ويضربون[١١٦]. ورغم حدوث انخفاض ملحوظ في عدد الشكاوى من تعذيب المحتجزين الفلسطينيين أثناء الاستجواب في الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٤ ، فقد أوردت التقارير أن العدد عاد فارتفع ارتفاعا كبيرا في أواسط الثمانينات[١١٧].

وقد كان حق الاطفال الفلسطينيين في جنسية معترف بها دوليا موضع تجاهل منذ بداية الاحتلال العسكري للاراضي الفلسطينية في عام ١٩٦٧. فمثلا ، ووجه الاطفال الفلسطينيون الذين يعيشون في القدس بتغيير في وضعهم من حيث الجنسية والسيادة حينما قامت سلطات الاحتلال بدمج المدينة في دولة القوة المحتلة في عام ١٩٨٠. وفي قطاع غزة ، شب أغلب الاطفال الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ كاشخاص عديمي الجنسية[١١٨]. وحُظر استخدام التسمية الجغرافية والثقافية "فلسطين" ومحيت رموز القومية الفلسطينية من حياة الفلسطينيين. وحُظرت قانونا أية إشارة الى الثقافة السياسية الفلسطينية والهوية القومية ، في الفنون مثلا او باستخدام الوان العلم الفلسطيني.

وطيلة عشرين سنة من الاحتلال ، كان حق الطفل الفلسطيني في التعبير الشخصي موضع انتهاك بصورة متواصلة تقريبا[١١٩]. فمثلا ، عندما كان الاطفال يغنون الاغاني

او يمثلون ادوارا في مسرحيات او يرتدون ملابس تقليدية ، كان عليهم ان ياخذوا حذرهم بصورة داشمة لئلا تعتبر سلطات الاحتلال هذه الانشطة ذات دلالة قومية او غير مرغوب فيها لاي سبب آخر . وبالتالي فقد إضمحلت صورة الاطفال الفلسطينيين في نظر انفسهم .

وكذلك تعرض حق الطفل الفلسطيني في العبادة للتدخل فيه مرات عديدة . فالاراضي الفلسطينية المحتلة هي موطن عدد من اقدم واقدس مقدسات اليهودية والمسيحية والإسلام يقوم بحمايتها فلسطينيون تقليديا . وفي الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ و ١٩٨٧ ، دمرت سلطات الاحتلال الممتلكات الدينية المعروفة بالاوقاف ، وفرضت قيودا على الدخول الى الاماكن المقدسة ، وحظرت الانشطة الدينية واقتحمت اماكن العبادة لإلقاء القبض على اشخاص(١٢٠) .

ولجات سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ الى توقيع إجراءات عقابية ووقائية ذات طابع جماعي متزايد تمس الاطفال الفلسطينيين بصورة مباشرة . وكان من بين العقوبات الجماعية هدم المنازل والحجرات او إغلاقها وختمها بالشمع واقامة الحواجز في الشوارع وإغلاقها(١٢١) . وفي الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ و ١٩٨٧ ، دُمر مئات المنازل مما شرد الاطفال وتركهم تحت رحمة عوادي الزمن نظرا الى ان اصحاب المنازل لم يسمح لهم باعادة بناء منازلهم(١٢٢) . وكان من العقوبات الجماعية زعزعة استقرار الاسر بالقيام باعتقالات كانت تتخذ اشكالا قاسية ، وإبعاد الوالدين والحيلولة دون لَمّ شمل الاسر او البطء في الإذن به(١٢٣) . واخيرا ، في الثمانينات ، اشتملت الإجراءات العقابية التي طالت مجتمعات باسرها فرض حظر التجول بصورة متكررة وفرض قيود على التنقل محليا والاعتقالات الجماعية للمدنيين للاستجواب(١٢٤) . وليس في الوسع القيام باحصاء دقيق للساعات والايام التي قضاها الاطفال داخل الجدران بسبب فرض الإقامة الجبرية داخل المنازل وحالات حظر التجول وحظر التنقل . وقد احالت هذه التدابير حياة الاطفال الفلسطينيين جحيما لا يطاق حيث حدّت حتى من قدرتهم على الحركة . وكان للعقوبات الجماعية عواقب ذات اضرار شديدة على صغار الاطفال ، الذين يحتاجون الى الاستقرار والحماية اللذين يوفرهما البيت والاسرة .

وتزخر الفترة التي اعقبت عام ١٩٦٧ في الاراضي المحتلة بالانتهاكات من جانب السلطات لحق الاطفال الفلسطينيين في الامن الشخصي . وقد طالت هذه الانتهاكات جميع جوانب حياة الطفل ، وادت في حالات عديدة الى إزهاق ارواح اطفال الفلسطينيين . وقد اقترف ابشع تلك الانتهاكات اثناء احتجاز الاطفال الفلسطينيين . وقد سبب تزايد حدوث اعتقالات الاطفال الفلسطينيين ، لا سيما في الثمانينات ، قلقا بالغا . وقد رُوي في

الشهادات الشفوية عدد من حالات المعاملة القاسية أو التعذيب التي تعرض لها أثناء الاحتجاز أطفال دون الخامسة عشرة من العمر . كذلك ، استتبع الاحتلال العسكري مجموعة متباينة من العقوبات الجماعية وأدى دون انقطاع الى ارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان الاساسية في الجنسية والتعبير والعبادة والمأوى والحياة الاسرية . والقى جو المجابهة المتعاظمة والقمع المتزايد في الاراضي المحتلة عبئا إضافيا موجعا على كواهل الأطفال الفلسطينيين . فخلال سنوات الاحتلال العشرين ، سقط الاطفال الفلسطينيون ضحايا دون حماية في واقع الحال من الصكوك القانونية القائمة .

سادسا - الانتفاضة

انفجرت عشرون سنة من القيم وانتزاع الممتلكات والقمع في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما فيها القدس ، مولّدة حالة أشبه ما تكون بالحرب في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . ومنذ ذلك الحين والفلسطينيون على اختلاف فئاتهم ، أطفالا ، وشبانا ، ونساءً ، وتجارا ، وعمالا ، يقومون بمظاهرات ضخمة ، ومقاطعات اقتصادية وإضرابات محتجين على استمرار احتلال أرضهم ومطالبين بالاستقلال الوطني . ولم يسبق أن كانت هناك انتفاضة مماثلة للانتفاضة الشعبية الفلسطينية في المدى والمدة . وقد كان لما تتميز به الانتفاضة من طابع لا مركزي وتلقائي ولا عسكري بوجه عام آثار خطيرة على الاطفال الفلسطينيين . فالاطفال منخرطون في الانتفاضة كمشاركين ومتفرجين على السواء . وأصبحوا كفئة فرائس عزلاء للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والشلل الاقتصادي . وقد جاء في التقارير أن العديد من الاطفال الابرياء ، من بينهم أكثر من أربعة وعشرين رضيعا وطفلا صغيرا ، قتلوا أثناء الإثني عشر شهرا الاولى من الانتفاضة .

وقد تميزت الحياة اليومية للاطفال الفلسطينيين خلال السنة الاولى من الانتفاضة بدرجة عالية غير معهودة من المجابهة والقمع في الاراضي المحتلة . وتحدث تقرير حكومة الولايات المتحدة الخاص بممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٨٨ عن حدوث "زيادة ضخمة في انتهاكات حقوق الإنسان"(١٢٥) . واعتبرت هذه التطورات أنها تشكل مرحلة جديدة في المحنة التي يعيشها الاطفال الفلسطينيون في الاراضي الفلسطينية المحتلة(١٢٦) .

ومنذ عام ١٩٨٥ ، الذي شددت فيه سلطات الاحتلال سياستي "القبضة الحديدية" و "الذراع القوية" لإخماد المقاومة ضد الاحتلال العسكري ، نزلت جماعات الشبيبة الفلسطينية إلى الشوارع في قطاع غزة(١٢٧) . وقام أولئك الشبان بمجابهة القوات

العسكرية وحرس الحدود وقوات الشرطة ، متحدّين الاخطار المهددة لحياتهم ، بغية وضع نهاية للاحتلال . وفي الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ ، أمكن التعرف على ما يزيد عن ٣٠٠ حالة من المظاهرات العنيفة[١٢٨] . واخذت "المبادرات المحلية ، وليس العنف الموجه من الخارج ، كتعبير عن المقاومة ..."[١٢٩] تتزايد في الثمانينات . ومع بداية الانتفاضة ، التي كانت انفجارا تلقائيا احتجاجيا على عشرين عاما من الاحتلال ، تصاعدت سياسات القمع والعنف[١٣٠] . وقتل مئات من الفلسطينيين منذ ذلك الوقت ؛ واصيب واحتجز الالوف ؛ ودمرت منازل واغلقت جميع المدارس دون استثناء ؛ واضطربت خدمات الصحة والمرافق العامة والخدمات الغذائية ؛ وفرض حظر التجول على قرى ومناطق باكملها ؛ كما اقتلع آلاف من الاشجار المزروعة ودمرت المحاصيل[١٣١] . واعتمدت سلطات الاحتلال سياسة "البطش والجبروت والضرب" في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ لإخماد الانتفاضة وقذف الرعب في القلوب ؛ واطلقت العنان لـ "جائحة من العنف بغير قيود"[١٣٢] تسحق الاطفال الفلسطينيين بدنيا ونفسيا سحقا سيظل عديدون منهم يعانون نتائجه طيلة حياتهم . وقد استُقيت المعلومات الواردة في الاقتباس التالي من جريدة هآرتس الإسرائيلية وتضمنتها وثيقة صدرت مؤخرا عن الامم المتحدة على النحو التالي :

"في ١٦ ايار/مايو ١٩٨٨ ، ورد في الانباء أن جنود الاحتياط الذين انهوا خدمتهم في الاراضي المحتلة افادوا بان اعمال التخريب المتعمد للممتلكات وإساءة معاملة المدنيين العرب وإهانتهم من جانب بعض الجنود قد اصبحت قاعدة لا يحاول احد محاربتها . وتتراوح هذه الاعمال من إكراه الاشخاص على خلع ملابسهم اثناء عمليات التفتيش إلى الضرب واعمال التخريب المتعمد للممتلكات داخل المنازل بعد إلقاء القبض على اهلها"[١٣٣] .

واصبح الاطفال دون الخامسة عشرة من العمر من الضحايا الاكثر تعرضا للقمع والعقوبات الجماعية والفردية ولظروف الحصار . وقد قتل طفل رضيع في الاسبوع الاول من الانتفاضة .

وسيبحث هذا الفصل حوادث كانت تفتّ بشدة في عضد الاطفال الفلسطينيين اثناء الاشهر الثلاثة عشر الاولى من الانتفاضة . ففي الفترة الواقعة بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ازدادت محنة الاطفال الفلسطينيين سوءا على سوء عندما انتهجت سلطات الاحتلال سياسات وإجراءات قمعية عنيفة أسفرت عن وقوع قتلى وحدوث إصابات جسمانية بين الاطفال ، واعتقال واحتجاز الاطفال ؛ وتدمير الحياة الاسرية والمجتمعية ؛ وانتهاك حقوق الطفل في التعليم والصحة والعبادة والانتماء ؛ وعن معاناة أطفال فلسطينيين صغار السن جدا .

ففي المقام الأول ، ازدادت إلى حد كبير الخسائر في أرواح الأطفال الفلسطينيين بسبب استخدام العنف ، بما في ذلك حالات الإجهاز ، خلال السنة الأولى من الانتفاضة بالمقارنة بالسنوات السابقة من الاحتلال(١٣٤) . ويتضمن المرفق الثاني قائمة بـ ٢٢ رضيعا وطفلا صغيرا دون العاشرة من العمر لقوا حتفهم حسب ما تشاقلته الانباء في السنة الاولى من الانتفاضة . وارتفع عدد الاطفال المصابين إصابات شديدة بالمقارنة بالسنوات السابقة . ويُقدّر أن ما يتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة من الفلسطينيين المصابين خلال الشهرين الاولين من الانتفاضة كانوا أطفالا دون الحادية عشرة من العمر(١٣٥) . وبعد نصف سنة ، قُدّرت اعدادهم بالمئات ؛ وبعد مرور سنة ، اشتملت السجلات على آلاف من الاطفال الفلسطينيين الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة تعرضوا لإصابات سببت في كثير من الحالات عاهات دائمة(١٣٦) . وكانت الإصابات ناجمة عن الضرب الرتيب والتعرض للغاز المسيل للدموع والطلقات النارية الحية والطلقات البلاستيكية والمغلفة بغلاف مطاطي(١٣٧) . وقد نقل ب . لانكاستر في مجلة ذا ميدل إيست The Middle East مؤخرا عن ت . هامربيرغ ، الامين العام لمنظمة رادا بارنن السويدية المشهورة المعنية برفاه الطفل والتي أعدت دراسة استقصائية ، عن الاطفال الفلسطينيين أثناء الانتفاضة ، قوله ما يلي :

"ربما يكون أقوى استنتاج يخلص إليه المرء هو أن الجنود عند إطلاقهم النيران يصوبون عمدا نحو الاطفال والشبان . فالإصابات ليست نتيجة أخطاء وصدف . وإضافة إلى ذلك ، لا بد للمرء من أن يستنتج ، بعد أن اتضحت الاضرار المروعة لاساليب الجيش واستخدامه للنيران ، أن حالات القتل المستمرة شبه متعمد"(١٣٨) .

ثانيا ، أصبح اعتقال واحتجاز الاطفال الفلسطينيين أمرا مألوفا أثناء الانتفاضة . فمثلا ، احتجز في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وشباط/فبراير ١٩٨٨ أطفال عديدون تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ سنة للاشتباه في قيامهم بافعال مخلّة خطيرة ، والقي القبض على أطفال بين ٩ سنوات و ١١ سنة من العمر واحتجز أطفال أعمارهم ١١ أو ١٢ سنة(١٣٩) . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، احتجز أطفال قُدّر أعمارهم بين ١٢ و ١٨ سنة في ظروف شديدة القسوة وكانوا يعانون من شدة الاكتظاظ المفرط في أحد مراكز الاعتقال(١٤٠) . وفي أيار/مايو ١٩٨٨ ، نقلت الانباء أنه جرت خلال الاشهر الخمسة الاولى من الانتفاضة محاكمة ٣ قاصرا في غزة لإخلالهم بالسلم ؛ وأن عشرات من الاطفال تتراوح أعمارهم بين الثامنة والثانية عشرة اعتقلوا في قطاع غزة خلال الاسبوع الاول من شهر أيار/مايو ١٩٨٨ وأن أطفالا لا تتجاوز أعمارهم ١٢ سنة حكم عليهم بالسجن سنتين ونصف

السنة لقذفهم حجارة(١٤١) . وقد نشرت الرسالة الإخبارية للمنظمة النسائية لشؤون السجينات السياسيات في تل ابيب في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ المعلومات التالية :

"احتجاز القُصّر : أُلقي القبض مؤخرا على عدد متزايد من الفتيات الصغيرات معظمهن في الرابعة عشرة والخامسة عشرة من العمر واحتُجزن في سجن المسكوبية [بالقدس] . واحتُجز صبي في الخامسة من عمره طوال الليل في السجن المذكور مع امه ، عايدة عيساوي ، التي أُلقي عليها القبض عند جسر اللنبي .

"إساءة معاملة الاطفال : شهدت إحدى أعضاء المنظمة النسائية لشؤون السجينات السياسيات قامت بزيارة مخيم الدهيشة للاجئين قيام اربعة جنود مسلحين بالقبض على فتاة في الحادية عشرة من العمر . وقد هدد الجنود الفتاة بانها إذا تحركت فسوف تطلق النار عليها"(١٤٢) .

ثالثا ، جرى تخويف وزعزعة امن أسر الاطفال الفلسطينيين ، الامر الذي حال دون ان يوفر الاباء جوا من الحماية لاطفالهم . وهناك اشكال عنيفة من اعتقال واحتجاز افراد الاسر تترك في نفس الطفل آثارا شديدة الضرر . فافراد الاسر الذين لا يدرون بشيء والذين كان يتصادف وجودهم عند حدوث اعتقال كانوا يؤخذون ويُضربون أو تخرّب ممتلكاتهم عمدا لتخويفهم وتخويف افراد اسرهم الذين يُتركون وراءهم(١٤٣) . والاطفال شديدو الحساسية للتهديدات ويتاثرون عاطفيا بسهولة باشكال الاعتقال التي كانت تجرى على صورة تقذف الرعب في القلوب . واصبحت زيارات الاسر إلى الاقارب المعتقلين عسيرة ، ومُذلّة او غير ممكنة مطلقا كما هو الحال في مركز الاحتجاز الجماعي انصار ٣/كيتزيوت الواقع خارج الاراضي الفلسطينية المحتلة(١٤٤) . وكانت جميع اشكال الاتصال بين افراد الاسر والمحتجزين محدودة للغاية إن لم تكن مستحيلة ، مما يترك الاطفال في حالة جهل تام بمصير كبارهم .

وفي أواخر عام ١٩٨٨ ، سمح للجنود ورجال الشرطة بدخول افنية المباني السكنية(١٤٥) . فادى هذا إلى زيادة تضييق الحيز الخصوصي للاطفال واسرهم ، مما جعلهم بلا حماية في جميع الاماكن بلا استثناء التي يجب أن توفر للاطفال حدا أدنى من الحماية المادية . واصبحت حرمة البيت معلقة .

واثناء الانتفاضة ، عمدت سلطات الاحتلال بصورة متزايدة إلى إرغام افراد الاسرة على فرض رقابة على اطفالهم للحيلولة دون إلقاء القبض على طفل أو للوصول إلى

الإفراج عن طفل محتجز . فمثلا ، انتهجت السلطات سياسات تقضي بعدم الإفراج عن طفل معتقل إلاّ بعد أن يدفع أولياء أمره مبلغا من المال أو يوقعوا على إقرار يتعهدون فيه بأن الطفل لن يرتكب جرما في المستقبل(١٤٦) . ولما كان تعريف ماهية الجرم يتسع بصورة مطردة ، فقد واجهت الأسر عبئا متزايدا أبدا في مراقبة أطفالها وفرض الانضباط عليهم . وقد اقترح مسؤول كبير في الحكومة الإسرائيلية ما يلي ، كما نقلته مؤخرا صحيفة لوموند دبلوماتيك : "علينا أن نُغضب الآباء من أولادهم إلى حدّ أن تطاوعهم أنفسهم بضربهم حتى الموت !"(١٤٧) ولما أُرغمت الأسر الفلسطينية على القيام بوظائف الشرطة على أطفالها ، تحطمت أيضا الروابط العاطفية الهامة ، الأمر الذي جعل الأطفال يكابدون .

رابعا ، كان استخدام العقاب الجماعي أحد الأساليب الرئيسية لمهاجمة الحياة الأسرية والمجتمعية أثناء الانتفاضة مما ألحق الأذى بالأطفال الفلسطينيين . وقد كان استخدام العقوبات الجماعية على نطاق واسع وفي وقت واحد وبصورة متكررة في العام الأول من الانتفاضة ضارا أشد الضرر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية للأطفال الفلسطينيين . وشملت العقوبات الجماعية المتمثلة بما يدعى وقوعه من أفعال مخلّة بالأمن ، بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، هدم أو إغلاق ما يزيد على ١٢٠ بيتا وفرض قيود على خدمات المرافق العامة وخطوط الهاتف والإمدادات الغذائية والمعاملات المالية(١٤٨) . وفيما يتعلق بالتدخل في الإمدادات الغذائية ، نشرت صحيفة عل - همشمار الإسرائيلية خبرا ترجمته إلى الإنكليزية الرابطة الإسرائيلية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية في تقريرها عن انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الانتفاضة الفلسطينية ، ويرد جزء منه فيما يلي :

"عضو الكنيست غرومان : إن منع [إمدادات] الغذاء يذكّرني بمشاهد مروّعة ؛

"عل - همشمار ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ ؛ من مونى باسوك وياورن زيليغ ؛

"'كتبت رئيسة مجموعة أعضاء المابام في الكنيست ، هايكا غرومان ، إلى وزير الدفاع إسحق رابين أمس تقول له ، إن منع الإمدادات الغذائية من الوصول إلى القرى التي عُزلت أمر لا يمكن السكوت عليه . فليس له علاقة بالمشاكل الأمنية في الأراضي'" .

"واضافت غروسمان تقول ، لقد علمت من [مصادر] يهودية وعربية على السواء أن جنود قوات الدفاع الإسرائيلية يمنعون العمال العائدين من العمل في إسرائيل من أن ياخذوا إلى منازلهم الغذاء الذي يعطيه لهم أرباب عملهم الإسرائيليون قوتا لعيالهم . إن هذا الشكل من أشكال العقوبة الجماعية يذكّرني بأساليب مروّعة شهدتها في مكان آخر . ولا يبدو أن هذه الإجراءات وليدة مخططات شريرة من جانب الجنود . فهم لا يفعلون أكثر من تنفيذ أوامر دنيئة ؟ . وطلبت غروسمان في ختام رسالتها إلى الوزير رابين أن يغير هذه الأوامر .

"وطالب عضوا الكنيست يوسي ساريد وديدي زكر بأن يوقف وزير الدفاع رابين على الفور سياسة العقاب الجماعي ، التي وصفاها بأنها قاسية . وأصدرا نداءً لحذف مسألة [توفير] المواد الغذائية الاساسية اللازمة للبقاء من عناصر الصراع على السيطرة في الاراضي .

"وادّعيا أن توسيع نطاق العقوبات الجماعية وتشديدها في الاراضي منذ الاسبوع الماضي أصبح يشمل الآن الإغلاق الفعلي للصيدليات والمخابز ومحلات البقالة في الضفة الغربية وقطاع غزة"(١٤٩) .

وكذلك شملت العقوبات الجماعية التي تمس الاطفال الفلسطينيين مباشرة حالات حظر التجول الطويل الأمد ، ومحاصرة القرى وتصنيف مناطق بوصفها مناطق عسكرية مغلقة(١٥٠) . وقد أوردت منظمة الحق : القانون في خدمة الإنسان ، وهي فرع الضفة الغربية من لجنة الحقوقيين الدولية ، في تقريرها المفصل عن انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الانتفاضة الفلسطينية بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، المعنون "معاقبة أمة" ، أن السلطات العسكرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة فرضت في الفترة المشار إليها ١٦٠٠ حالة منع تجول على الاقل ؛ وأن ربع حالات منع التجول هذه على الاقل كانت حالات ذات أمد طويل امتدت من ٣ أيام إلى ٤٠ يوما(١٥١) . وفي هذا الصدد جاء في تقرير حكومة الولايات المتحدة عن ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٨٨ ما يلي :

"كانت مدد منع التجول تتراوح من بضع ساعات إلى بضعة أسابيع . وفي حالات منع التجول ذات الأمد الطويل ، باستثناء حالة واحدة دامت أسبوعا ، كان يسمح للسكان في العادة بمغادرة منازلهم طلبا للمواد الغذائية والرعاية الصحية لفترات قصيرة محددة . وقد سببت حالات منع التجول مشقات شديدة"(١٥٢) .

وقد أدى التردي الشديد في أحوال معيشة الأطفال الفلسطينيين خلال السنة الأولى من الانتفاضة إلى زيادة الاعتماد على الذات لتوفير الأغذية والخدمات محليا من "الفلسطينيين للفلسطينيين" ، في أحيان كثيرة بواسطة لجان شعبية محظورة(١٥٣) . وقام الفلسطينيون بتنظيم اقتصاد مقاومة وبناء لتلبية الاحتياجات الاساسية للغاية على مجرد مستوى الكفاف بواسطة الزراعة الأسرية والمجتمعية وقد لاحظت منظمة العمل الدولية ، في تقرير مديرها العام لعام ١٩٨٩ ، نقلا عن بعض المصادر وجود رد فعل من جانب سلطات الاحتلال لاستراتيجيات البقاء الاقتصادية التي وضعها الفلسطينيون :

"يرى عدد من الفلسطينيين الذين أجرى ممثلو المدير العام مقابلات معهم أن سلطات الاحتلال تتمسك بأية ذريعة للقضاء على هذا الاقتصاد الكفافي الزراعي"(١٥٤) .

ولم يكن في مقدور الجهود الهائلة التي بُذلت لتعزيز الاعتماد على الذات أن تحول دون الشلل الاقتصادي للأسر والمجتمعات المحلية الذي تعمل سلطات الاحتلال على تحقيقه(١٥٥) . ففي التقرير المشار اليه أعلاه ، أذاعت منظمة العمل الدولية التقديرات التالية التي تشير الى التدهور الحاد للاقتصاد الفلسطيني :

"يقدّر بعض المراقبين أن مستويات المعيشة قد تدنّت بنسبة ٥٠ في المائة منذ بداية الانتفاضة . ويرى الاقتصاديون الفلسطينيون أن الانفاق الاستهلاكي في الأراضي انخفض بنسبة ٤٠ في المائة . وتشير المصادر الرسمية في وزارة الدفاع الاسرائيلية الى أن النشاط الاقتصادي في الأراضي تدنى بنسبة ٣٠ في المائة"(١٥٦) .

وسُجّلت حالات نقص في الأغذية الطازجة والحليب الطازج للأطفال قبيل نهاية السنة الأولى من الانتفاضة(١٥٧) . وأدى الفقر الاقتصادي المدقع الى تضاعف الأضرار الاجتماعية والنفسية الخطيرة التي تعرض لها الأطفال الفلسطينيون من جراء استخدام العقوبات الجماعية .

وتصاعدت آثار إجراءات العقوبات الجماعية عندما كانت هذه الإجراءات تطبق في آن واحد . فقد أفرغت هذه العقوبات عن تقويض أسس اللُحمة الاجتماعية الاقتصادية للحياة الأسرية والمجتمعية المكرسة لرعاية الأطفال الفلسطينيين .

خامسا ، ادت مواصلة تعزيز المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة والسماح للمستوطنين بحمل اسلحة نارية الى تعريض ارواح الاطفال الفلسطينيين لخطر شديد ، والى إلحاق اضرار بالحياة المجتمعية الفلسطينية ، والاخلال بحقوق الاطفال الفلسطينيين غير القابلة للتصرف[١٥٨] . وتزايدت العواقب الموهنة لمعنويات الاطفال التي تنشأ عندما يقيم المستوطنون في وسط المجتمعات المحلية الفلسطينية ، كالعنف والاضطهاد والاذلال ، اثناء الانتفاضة . والهب وجود المستوطنين المسلحين جو المجابهة .

سادسا ، انتهكت حقوق الاطفال الفلسطينيين في التعليم والصحة والعبادة والانتماء للجمعيات خلال السنة الاولى من الانتفاضة على نطاق واسع في الاراضي المحتلة . فقد اغلقت او عُطلت جميع المدارس بلا استثناء ، بما فيها رياض الاطفال ، طيلة العام الدراسي تقريبا ، مما حال دون تعلُّم مئات الالوف من طلاب المدارس المهارات الاساسية واتمام السنة الدراسية[١٥٩] ؛ وحُولت مباني المدارس الى معسكرات للجيش ومراكز اعتقال ومرافق للاستجواب ، واتلفت وفي بعض الحالات تركت في حالة خَرِبة قذرة خطرة[١٦٠] ؛ وحظرت الانشطة التعليمية الخاصة الارتجالية في المنازل او في المجتمعات المحلية[١٦١] ؛ وخفضت او اوقفت مدفوعات وخدمات الرعاية الاجتماعية ومثلها الرعاية الصحية ، بما فيها خدمات الطوارئ الصحية[١٦٢] ؛ وقام الجنود بمداهمة المستشفيات واتلاف المعدات واللوازم الطبية وإلقاء القبض على المرضى[١٦٣] ؛ وحدث تعرض وصنع للعبادة[١٦٤] ؛ واخيرا ، صدر امر باغلاق الجمعيات والمؤسسات الخيرية المجتمعية التي تقدم خدمات اجتماعية صحية اساسية للاطفال وكذلك اغلاق نوادي انشطة الشبيبة[١٦٥] . وساعدت هذه الإجراءات على إحداث شلل ودمار في القطاعات التعليمي والصحي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني وكانت لها عواقب موهنة بل مؤلمة في كثير من الاحيان للاطفال الفلسطينيين . ونتيجة لذلك ، حرم مئات الالوف من التلاميذ من الحق في التعليم المتفق عليه عالميا ، وعانى الوف الاطفال بسبب عدم وجود خدمات طبية كافية ولوازم الرعاية الاجتماعية . وحرم جيل باكمله من الاطفال الفلسطينيين الصغار من تعلم القراءة والكتابة ومن التغذية الجيدة والرعاية الطبية الصحيحة .

سابعا ، ومما يستحق الذكر على وجه الخصوص ما يتعرض له الاطفال الصغار جدا من معاناة وعذاب . فقد وقع رضع واطفال فلسطينيون صغار جدا مرارا ضحايا للعنف اثناء الانتفاضة . ولم يكن اغلب الاطفال الذين كانوا دون العاشرة من العمر والذين أوردت الانباء انهم قتلوا خلال السنة الاولى من الانتفاضة ، كما يرد في القائمة في

المرفق الثاني ، قد بلغوا حتى السنة الاولى من العمر . وقد وصفت جمعية "أطباء من أجل حقوق الإنسان" ، وهي منظمة غير حكومية من الولايات المتحدة ، بعد زيارة قامت بها في أوائل عام ١٩٨٨ الى الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ما يحدثه استخدام العنف على نطاق واسع من اثر نفسي على الاطفال الصغار بالعبارات التالية :

"عندما يكون الآباء عاجزين عن حماية أطفالهم الصغار ويكون الاطفال عرضة لمشاهد الضرب وإراقة الدماء ، قد تكون النتائج عميقة وطويلة الاجل . فعلى أحد الأصعدة ، يحاول الاطفال أن يتكيفوا : في القرى ، شاهدنا اطفالا في الخامسة من العمر يلعبون بمجموعات من الطلقات المطاطية وأغلفة القنابل التقطوها من هنا وهناك ، وأطفالا أكبر سنا يمكون بقطع من الورق تقي أيديهم ويحملون في مرح علبا فارغة من علب الغاز المسيل للدموع . وفي أحد مخيمات اللاجئين ، لاحظنا طفلة في الثانية من العمر تمسك ببصلة وتحرص عليها إينما ذهبت . فلما سألنا أمها عن السبب ، أوضحت قائلة 'إنها لحمايتها كلما خرجت من البيت ، فهي تعتقد أنها تفيد إذا تعرضت للغاز المسيل للدموع' . وهناك آلاف من الاطفال الصغار معرضون للقلق المزمن وسرعة الانفعال ، واكتئاب الطفولة ، والارق ، والكوابيس ، واضطرابات النمو .

"وقد استمعنا الى روايات موثوقة (وقد نقلت الصحافة وشاشات التلفزيون الصور مرارا) عن ضرب أطفال في الثامنة والتاسعة والعاشرة من العمر بالهراوات ، وإطلاق العيارات المطاطية وإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع عليهم . وفي كل حالة من هذه الحالات تعرض مئات من الاطفال الآخرين للارهاب دون شك . وبالنسبة الى هؤلاء الاطفال ، ستكون الدماء والدموع التي تسيل اليوم هي أقل العواقب خطرا ، بكل ما في ذلك من معنى . فعندما يرى الاطفال أن والديهم لا حول لهم في مواجهة العنف وأنهم هم أنفسهم لذلك عرضة للعنف ، تنشأ لديهم مواقف متطرفة تجاه العالم ويتظرون اليه على أنه مكان شديد الخطر - وأنه ، بالإضافة الى ذلك ، منقسم الى أخيار ('عشيرتي') وأشرار ('الآخرون') . ويمكن أن تبقى هذه الآثار مدى الحياة ، مسببة تشويهات في تصورات جيل بأكمله ومرتبة نتائج لا بالقياس لحياتهم الخاصة فحسب بل بالقياس الى المستقبل السياسي وحياة الجيل الذي يليه كذلك"(١٦٦) .

لقد وصف المعلقون الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي بدأت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بأنها المحصلة الطبيعية لأكثر من ٢٠ عاما من الاحتلال

العسكري(١٦٧) . فكان لابد للاطفال الفلسطينيين خلال تلك الفترة من أن يتحملوا عددا متزايدا من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان . ومنذ بداية الانتفاضة ، تضاعفت الانتهاكات السابقة عدة مرات من حيث النطاق والتواتر نتيجة لانتهاج سلطات الاحتلال سياسات قمعية متناهية القسوة تنطوي على إلحاق أضرار متعمدة بالفلسطينيين وفق خطة مرسومة تتضمن الضرب الوحشي للاطفال واعتقالهم وفرض ظروف الحصار على المجتمع الفلسطيني .

وقد أعربت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، في تقريريها السنويين لعامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ الى الجمعية العامة ، عن قلقها إزاء ما تتعرض له الانتفاضة من قمع عنيف . وقد جاء في تقرير اللجنة لعام ١٩٨٩ ما يلي :

"ولاحظت اللجنة أن الانتفاضة ، وهي ثورة الشعب الفلسطيني على الاحتلال العسكري وضم اسرائيل الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ اليها ضمنا تدريجيا ، قد استمرت على الرغم من الظروف العاتية المعاكسة منذ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وظل الفلسطينيون ، الاطفال والشباب في أكثر الاحوال ، يتحدّون قوات الاحتلال الاسرائيلي بالحجارة والمتاريس والاطارات المشتعلة ووسائل أخرى . ولقمع الانتفاضة ، لجأت القوات الاسرائيلية الى استخدام القوة استخداما مفرطا وعشوائيا ، وقوبل هذا ، كما جاء في التقارير ، بالتغاضي بل وبالتشجيع على أعلى المستويات في الحكومة ، بقصد واضح هو معاقبة وتخويف السكان ، مما أسفر عن عدد هائل غير معهود من انتهاكات حقوق الإنسان . . . وكان الذي أثار جزع اللجنة بوجه خاص هو ما بدا أنه استهداف متعمد للاطفال في تلك الغارات . . ."(١٦٨) .

وفي الفقرة ٣٠ من التقرير نفسه ، كررت اللجنة نداءها الملح للغاية الى مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة سلامة وحماية الاهالي الفلسطينيين الذين يتكون نصفهم من الاطفال .

سابعا - خاتمة

مازال أكثر من ثلاثة أرباع المليون من الاطفال الذين هم دون سن الخامسة عشرة ، ويشكلون حوالي ٥٠ في المائة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما فيها القدس ، يعانون تحت وطأة ظروف معيشية متزايدة الصعوبة والخطورة .

وفي الإمكان ارجاع اهم اسباب المحنة التي يعيشها هؤلاء الاطفال الفلسطينيون الى العواقب المأساوية للاحتلال العسكري وآثار الحالة السياسية التي طال أمدها الناجمة عن استمرار انسداد درب التقدم نحو ايجاد حل عادل لقضية فلسطين . ويعاني السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما فيهما القدس ، منذ عام ١٩٦٧ شدائد نفسية وجسدية ولا تلوح في الافق نهاية للاحتلال العسكري . وقد ولّد الخطر المتمثل في إمكانية قيام اسرائيل ، القوة القائمة بالاحتلال ، بضم هذه الاراضي ضما دائما وفقدان الهوية الفلسطينية مشاعر متزايدة ابداً بالعجز واليأس والتحدي في أوساط الفلسطينيين ولا سيما صغار السن منهم .

وقد كبر الفلسطينيون الذين كانوا اطفالا في عام ١٩٦٧ ، عندما بدأ الاحتلال العسكري من جانب اسرائيل ، وبلغوا رشدهم في ظل ظروف معيشية موهنة واصبح عليهم الآن أن يربّوا اطفالهم في بيئة اشد قسوة . ومن شأن المستوطنات الآخذة في التوسع والاستيلاء على الاراضي والموارد المائية النفيسة لحساب الدولة المحتلة وتناقص الخدمات العامة المقدمة للفلسطينيين وطابعها التمييزي أن تذكّر الفلسطينيين على الدوام بمركزهم الدوني وبمستقبلهم المحفوف بالشكوك في ظل نظام الحكم المزدوج السائد المطبق على الفلسطينيين والمستوطنين الاجانب الذين نُقلوا الى الاراضي المحتلة . وفُرضت على الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ اشكال مختلفة من القيود على الإقامة في الاراضي والعودة اليها ولمّ شمل الاسر ، بما في ذلك حرمان اللاجئين من الحق المعترف به دوليا في العودة وطيلة ما يزيد على عشرين عاما من الحكم العسكري ، عانى جيلان من الاطفال الفلسطينيين من قيود شديدة مفروضة على حقوقهم الاساسية في التعليم وحماية الاسرة حماية فعالة والصحة والعبادة كما عانيا من محاولات مستمرة لصرفهم عن تاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم الغنية ومازال الموت المتسبب عن استخدام العنف والاصابات البدنية وتدمير المنازل وتجاهل القومية والعقوبات الجماعية واحتجاز الاطفال المقبوض عليهم ومعاملتهم معاملة قاسية ، وجو القهر الذي يسود كل مكان ، والتوجس والخوف تترك بصماتها على حياة الاطفال الفلسطينيين . ففي كل يوم وفي كل ناحية من نواحي الحياة تقريبا ، يعتمدون على سياسات سلطات الاحتلال . وسواء أكان الاطفال الفلسطينيون في الشارع أم في المدرسة أم في المنزل ، فهم يعيشون في ظل قمع وعنف واسى متزايد . ويمكن أن توصف حالتهم ، بدون أية مبالغة ، بانها "ظروف ذات صعوبات استثنائية[١٦٩]" .

وأدى الوضع الخطير في الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ الى تظاهرات احتجاجية متكررة بين السكان الفلسطينيين قوبلت بإجراءات قمعية شديدة وكان تراكم الالام في

حياة الافراد على امتداد أجيال ، والشعور المؤلم بانهم خُذلوا واتخاذ سلطات الاحتلال إجراءات اضطهادية كسياسة "القبضة الحديدية" وأعمال عنف أخرى لم يسبق لها نظير ضد الفلسطينيين في منتصف الثمانينات عوامل استفزتهم بصورة متزايدة الى تحدي سلطات الاحتلال . فانفجر الغضب الشعبي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في الانتفاضة الفلسطينية ، التي يمكن اعتبارها تعبيرا بليغا عن استمرار رغبة الاطفال الفلسطينيين في طفولة تعيش في سلم وأمن ، بمنأى عن أخطار الاحتلال العسكري وضيمه .

ومن المعترف به عالميا أن جميع الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وخاصة الاطفال ، يتمتعون من الناحية القانونية بحماية الاحكام ذات الصلة في القانون الدولي المستمد من الاتفاقيات ، وبخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المبرمة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، والتي يشار اليها عادة باسم اتفاقية جنيف الرابعة . وعلى الرغم من الاحتجاجات العالمية التي استنكرت الإجراءات القمعية التي اتخذتها القوة القائمة بالاحتلال منذ عام ١٩٦٧ ، وبخاصة سياسة "البطش والجبروت والضرب" الاسرائيلية لاخماد الانتفاضة ، لم يفلح المجتمع الدولي بعد في اقناع القوة القائمة بالاحتلال ، وهي أحد الموقعين على اتفاقية جنيف الرابعة ، بقبول سريان تلك الاتفاقية وسواها مما يتصل بهذه الحالة من قواعد القانون الدولي والقواعد الاخلاقية . وحاجة الاطفال ، وهم القطاع الاكثر ضعفا من الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الاحتلال ، الى أن يُعاملوا ، من حيث الاساس على الاقل ، وفقا للاحكام ذات الصلة من القانون الدولي حاجة لها الاولوية العليا . وتقع على عاتق المجتمع الدولي ، وبخاصة الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ، أن تكفل تنفيذ احكام الاتفاقية من قبل القوة القائمة بالاحتلال ، وبالإضافة الى ذلك ، يتعين أن تكون كفالة التنفيذ المطلوب بإلحاح للاحكام ذات الصلة من القانون الدولي المستمد من الاتفاقيات متبوعة بوضع نهاية في وقت مبكر للاحتلال العسكري وتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين .

* * *

الحواشي

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وارقام . فعلى سبيل المثال ، يعني رمز "الوثيقة A/42/714" الوثيقة ٧١٤ الصادرة في سلسلة الوثائق الرئيسية للجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . الحروف A/ ، و E/ ، و S/ في بداية الرمز تشير إلى وثائق الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الامن على التوالي .

وتصدر بعض الوثائق أيضا أو يعاد إصدارها في "الوثائق الرسمية" للهيئة المعنية ، وعندها تسحب من التوزيع أية نسخ منسوخة بالاستنسل .

والحواشي التالية تحيل القارئ إلى النسخة المطبوعة ، منسوخة بالاستنسل عادة ، عند إصدار الوثيقة .

(١) انظر قرارات الجمعية العامة ١٣٨٦ (د - ١٤) ، "اعلان حقوق الطفل" ، الذي اتخذ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ (النص مستنسخ في المرفق الاول أدناه) ؛ و ١٦٩/٢١ ، "السنة الدولية للطفل" ، الذي اتخذ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، معلنا عام ١٩٧٩ السنة الدولية للطفل ؛ و ٢٥/٤٤ ، "اتفاقية حقوق الطفل" ، الذي اتخذ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

(٢) انظر المرفق الاول أدناه .

(٣) تتبع هذه الدراسة شكل دراسة : "الاطفال الفلسطينيون في الاراضي المحتلة" الصادرة في عام ١٩٨١ والتي أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت اشرافها .

(٤) انظر : الموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٨ ، رقم ٣٩ (القدس ، المكتب المركزي للاحصاء ، حكومة اسرائيل ، ١٩٨٨) ، الجدولان السابع والعشرين/٢ والثاني/٥ ؛ والموجز الاحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٥/١٩٨٤ ، رقم ٦ (دمشق ، المكتب المركزي للاحصاء ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٨٦) ، الجداول الثاني/٢ ، والثاني/٣ ، والثالث/٢ ، والثالث/٣ ؛ والموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٢ ، رقم ٣٤ (القدس ، المكتب المركزي للاحصاء ، حكومة اسرائيل ، ١٩٨٢) ، الجدول الثاني/٤ ؛ وتعداد السكان والمساكن ،

الحواشي (تابع)

١٩٦٧ : القدس الشرقية ، الجزء الثاني (القدس ، المكتب المركزي للاحصاء ، حكومة اسرائيل ، ١٩٧٠) ، الجدول ٨ ؛ وتعداد السكان والمساكن ، ١٩٦٧ : القدس الشرقية ، الجزء الاول (القدس ، المكتب المركزي للاحصاء ، حكومة اسرائيل ، ١٩٦٨) ، الجدول ٢ ؛ و "الاحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين" ، وثيقة منظمة الصحة العالمية A41/INF.DOC./7 المؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٨ ، المرفق ، ص ٦ . وينبغي أن يلاحظ أن حجم وتكوين السكان الفلسطينيين لم يحدد بصورة رسمية لعقود من الزمن . ويتضمن المرجع الاخير تقديرا للسكان يبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ ١ لعام ١٩٦٧ ؛ وقد وضعت هذا التقدير جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني وقدمه المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية في مكتب الامم المتحدة في جنيف لجمعية الصحة العالمية الحادية والاربعين ؛ ويتجاوز هذا التقدير الارقام المنشورة في الموجز الاحصائي الفلسطيني المذكور أعلاه بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة . والمرجع الثاني مستخدم في هذه الدراسة .

(٥) انظر : الموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٨ ، الجدول السابع والعشرون/٥ .

(٦) تستند هذه التقديرات إلى مصادر مشار إليها في الحاشية رقم ٤ أعلاه ، وإلى تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/41/13) ، المرفق الاول ، الجدول ٢ ؛ وإلى تقرير فريق الخبراء عن الاثر الاجتماعي والاقتصادي للاحتلال الاسرائيلي على احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة ، المؤرخ في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ (الوثيقة A/35/533 ، المرفق الاول) ، الفقرة ١٥ . انظر ايضا تقرير المفوض العام للاونروا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/44/13)) ، المرفق الاول ، الجدول ٢ .

(٧) انظر الجدول ١ أعلاه ؛ الموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٧ ، الجدول السابع والعشرون/٣٥ والموجز الاحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، الجدولان الثاني/٨ والثالث/٨ .

الحواشي (تابع)

(٨) انظر الموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٧ ، الجدول السابع والعشرون/١ ؛ الموجز الاحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، الجدولان الثاني/٧ والثالث/٧ ؛ وتقرير المدير العام ، منظمة العمل الدولية ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة التاسعة والستون ، ١٩٨٣ ، التذييل الثالث ، ص ٣٣ و ٤ ؛ "احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة" ، تقرير الامين العام المؤرخ في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ (A/35/533 ، المرفق الاول) ، الفقرة ٤٩ ؛ وثيقة منظمة الصحة العالمية A41/INF.DOC./7 ، المرفق ، ص ٦ .

(٩) "الاطفال في حالات النزاع المسلح" ، الوثيقة E/ICEF/1986/CRP.2 ، المؤرخة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٦ لدورة المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة لعام ١٩٨٦ ، الفقرة ٣٣ .

(١٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٣٥ .

(١١) د. بلاتنر ، "حماية الاطفال في القانون الإنساني الدولي" ، المجلة الدولية للصليب الاحمر ، ايار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، العدد ٢٤٠ ، ص ١٤١ .

(١٢) انظر "التقارير القطرية عن ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٨٨" ، تقارير تقدمها وزارة الخارجية ، إلى لجنة العلاقات الخارجية (مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة) ولجنة الشؤون الخارجية (مجلس النواب في الولايات المتحدة) ، وزارة الخارجية ، حكومة الولايات المتحدة (واشنطن ، دي سي ، وزارة الخارجية ، شباط/فبراير ١٩٨٩) ، ص ١٣٨١ ؛ ونيويورك تايمز ، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، ص الف - ٦ ؛ و "أطفال الحجارة" (واشنطن ، دي سي ، اللجنة العربية الامريكية لمناهضة التمييز [١٩٨٨]) ، ص ٤ ؛ و "تقرير مقدم إلى الامين العام للامم المتحدة من الامين العام لجامعة الدول العربية عملا بتوصية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان اعتمدها مجلس الجامعة في دورته الحادية والتسعين بموجب القرار ٤٩٠٧ المؤرخ في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٩" ، المحال برسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة (الوثيقة A/44/364-S/20706) ، ص ١٠ و ١٢ .

الحواشي (تابع)

(١٣) اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ (الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٣) ، ص ٣٢٠ .

(١٤) المرجع نفسه ، ص ٣٠٨ .

(١٥) المرجع نفسه ، ص ٣٣١ .

(١٦) انظر المرفق الاول أدناه .

(١٧) انظر م. ج. درويش ، "حالة الطفل الفلسطيني في الاراضي المحتلة وخارجها" (بيروت ، مكتب اليونيسيف الإقليمي لشرقي البحر الابيض المتوسط ، ايار/مايو ١٩٨٢) ، ص ٣١ وما يليها و ٨٧ وما يليها ؛ والوثيقة A/35/533 ، المرفق الاول ، الفقرة ٥١ .

(١٨) انظر : United States Department of State, "Country reports on human rights practices for 1988" ، ص ١٣٨٤ ؛ وتقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة ، الوثيقة A/40/702 ، المؤرخة في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ الفقرات ٢٢٨ - ٢٦٧ ؛ والوثيقة A/41/680 المؤرخة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، المرفق الثالث ، الفقرات ٣١٩ - ٣٤٤ و ٣٧٨ - ٤٢٥ ؛ والوثيقة A/42/650 المؤرخة في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، الفقرات ١٦٣ - ١٨٤ ؛ و "التحقيق في الاشتباه باسرائيليين في يهودا والسامرة" (القدس ، تقرير لجنة كارب ، ١٩٨٤) ، تقرير كارب (The Karp Report) (واشنطن ، دي سي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٤) .

(١٩) United States Department of State, "Country reports on human rights practices for 1988" ، ص ١٣٨٤ .

(٢٠) انظر : تقرير فريق الخبراء الاستشاريين عن احوال معيشة الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، المؤرخ في ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٤ (الوثيقة A/39/233-E/1984/79 ، المرفق) ، ص ٦٥ .

الحواشي (تابع)

(٢١) D. Peretz, "Intifadah: The Palestinian Uprising", in Foreign Affairs, vol. 66, No. 5, summer 1988, p. 971.

(٢٢) انظر الموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٧ ، الجداول السابع والعشرون/٧ والسابع والعشرون/٨ والسابع والعشرون/١٨ ؛ الموجز الاحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، الجدولان الثاني/٩ والثالث/٩ ؛ الوثيقة A/39/233-E/1984/79 ، المرفق ، الفقرة ٩٩ ؛ و "الاحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين" ، تقرير لجنة الخبراء الخاصة المعنية بدراسة الاحوال الصحية لسكان الاراضي المحتلة ، وثيقة منظمة الصحة العالمية A36/14 المؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، ص ٨ ؛ والموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٧ ، الجدولان السابع والعشرون/١٦ والسابع والعشرون/١٧ ؛ وجداول احصائية مختارة تتعلق باقتصاد الارض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ١٩٨٩) .

(٢٣) انظر : الحسابات القومية ليهودا والسامرة ومنطقة غزة ، ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ، السلسلة الخاصة ، العدد ٨١٨ (القدس ، المكتب المركزي للاحصاء ، حكومة اسرائيل ، ١٩٨٨) ، الجدولان ٣٢ و ٤٢ ؛ وثيقة منظمة الصحة العالمية A41/INF.DOC./7 المرفق ، ص ١٨ وما يليها .

(٢٤) انظر الحاشية ٢٢ اعلاه والوثيقة A/35/533 ، المرفق الاول ، الفقرات ٧٧ - ٧٩ .

(٢٥) انظر الوثيقة A/39/233-E/1984/79 ، المرفق الاول ، الفقرة ٨١ ؛ الموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٧ ، الجداول السابع والعشرون/٢١ ، والسابع والعشرون/٢٢ ، والسابع والعشرون/٢٥ ؛ والموجز الاحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، الجداول الثاني/١٤ ، والثاني/١٥ ، والثالث/١٤ ، والثالث/١٥ ؛ ووثيقة منظمة الصحة العالمية A41/INF.DOC./7 ، المرفق ، ص ١١ و ١٨ ؛ S. Graham-Brown, "Impact on the social structure of Palestinian society", in Occupation: Israel over Palestine (Belmont, Massachusetts, 1983), N. H. Aruri (ed.), p. 249f.; "Occupation generation", in The Middle East, 1982, p. 12 ؛ والوثيقة A/35/533 ، المرفق الاول ، الفقرة ٥٠ .

الحواشي (تابع)

(٣٦) انظر "الاحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين" ، تقرير لجنة الخبراء الخاصة المعينة لدراسة الاحوال الصحية لسكان الاراضي المحتلة ، وثيقة منظمة الصحة العالمية A34/17 المؤرخة في ١ ايار/مايو ١٩٨١ ، ص ٨ ، والوثيقة "النساء والاطفال العرب في ظل الإدارة الإسرائيلية : ورقة للرد على الوثيقة ACONF.116/6" ، المحالة برسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الامم المتحدة (الوثيقة A40/188-E/1985/60 ، المرفق) ، الفقرة ٨٧ .

(٣٧) انظر "جيل الاحتلال" ، ص ١٤ .

(٣٨) انظر تقرير المدير العام ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٨٣ ، التذييل الثالث ، الصفحة ٨ وما يليها .

(٣٩) انظر تقرير المدير العام ، منظمة العمل الدولية ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة السبعون ، ١٩٨٤ ، التذييل الثالث ، ص ٤٣ ؛ للاطلاع على معلومات عن اليد العاملة من الاطفال في الثمانينات ، انظر تقرير المدير العام ، منظمة العمل الدولية ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة الثانية والسبعون ، ١٩٨٦ ، التذييل الثالث ، ص ٤٨ وما يليها . الوثيقة A39/233-E/1984/79 ، المرفق ، الفقرة ٨٧ ، United States Department of State, "Country reports on human rights practices for "1988 ، ص ١٣٨٧ .

(٣٠) المرجع نفسه .

(٣١) انظر الحاشية ٢٢ أعلاه وميرون بنفينيستي ، تقرير ١٩٨٦ (القدس ، مشروع قاعدة البيانات للضفة الغربية ، ١٩٨٦) ، ص ١٧ .

(٣٢) انظر الموجز الإحصائي لإسرائيل ، ١٩٨٧ ، الجدولان السابع والعشرون/١ والسابع والعشرون/١٩ ؛ وميرون بنفينيستي ، تقرير ١٩٨٧ (القدس ، مشروع قاعدة البيانات للضفة الغربية ، ١٩٨٧) ، ص ٨ و ١٨-٢٤ .

الحواشي (تابع)

(٣٣) انظر الموجز الإحصائي لإسرائيل ١٩٨٧ ، الجدول السابع والعشرون/١٨ والوثيقة A42/650 ، الفقرات ٣٠ و ٧٨ و ٧٩ .

(٣٤) انظر الحسابات القومية ، الجدولان ٣٥ و ٤٤ ؛ الموجز الإحصائي لإسرائيل ، ١٩٨٧ ، الجدول السابع والعشرون/١ ؛ الوثيقة A39/233-E/1984/79 ، المرفق ، الفقرات ١٢-١٤ و ٥٥-٦٦ ؛ و "الاحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين" ، تقرير لجنة الخبراء الخاصة المعينة لدراسة الاحوال الصحية لسكان الاراضي المحتلة ، وثيقة منظمة الصحة العالمية A35/16 المؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، ص ١٤ ؛ ووثيقة منظمة الصحة العالمية A36/14 ، ص ٨ ؛ وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ (الوثيقة A43/694) ، الفقرة ٢٤٩ .

(٣٥) انظر الموجز الإحصائي لإسرائيل ، ١٩٨٧ ، الجدول السابع والعشرون/١٤ ؛ والحسابات القومية ، الجدولان ٣٢ و ٤٣ ؛ ووثيقة منظمة الصحة العالمية A34/17 ، ص ٨ و ١٥ ؛ و "الاحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين" ، تقرير لجنة الخبراء الخاصة المعينة لدراسة الاحوال الصحية لسكان الاراضي المحتلة ، وثيقة منظمة الصحة العالمية A37/13 المؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٤ ، تورد (ص ٧ من التقرير) جردا وافيا للاسواق والتضخم بوصفهما عاملا يحد من الوصول إلى الاغذية الاساسية مثل البروتين الحيواني .

(٣٦) انظر وثيقتي منظمة الصحة العالمية A36/14 ، ص ١٥ و A37/13 ، ص ٧ .

(٣٧) See S. Ryan, "Economic dimensions of the uprising", in Middle East Report, November-December 1988, No. 155, p. 40f.

(٣٨) انظر : United States Department of State, "Country reports on human rights practices for 1988" ، ص ١٣٧٢ .

الحواشي (تابع)

(٣٩) انظر الوثيقة A42/650 ، الفقرة ٧٨ ، وبنفينيستي ، المرجع السابق ، ١٩٨٧ ، ص ٨ .

(٤٠) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرة ٢٤٨ .

(٤١) بنفينيستي ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٦ ، ص ١٦ .

(٤٢) انظر الوثيقة A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرة ٧٢ وبنفينيستي ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٧ ، ص ٣٧ .

(٤٣) انظر : I. Shahak. "Diplomacy must not obscure the realities of Israeli occupation", in Middle East International, No. 351. 26 May 1989, p.16; and H. Awartani. "The territories' economic collapse - more than the intifadah at work". in the Jerusalem Post. 29 March 1989

(٤٤) انظر الموجز الإحصائي لإسرائيل ، ١٩٨٨ ، الجدول الثاني/٦ ؛ والوثيقة A39/233-E/1984/79 ، المرفق ، الفقرات ٣٥-٤٣ و ١٠٧-١٢٦ ؛ وبنفينيستي ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٦ ، ص ٤٦ وما يليها :

"فيما يلي عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية في السنوات ١٩٧٥-١٩٨٥ (نهاية كل سنة) :

١٩٧٥	٢ ٥٨١	١٩٧٩	١٠ ٠٠١	١٩٨٣	٣٧ ٥٠٠
١٩٧٦	٣ ١٧٦	١٩٨٠	١٢ ٤٢٤	١٩٨٤	٤٢ ٦٠٠
١٩٧٧	٥ ٠٣٣	١٩٨١	١٦ ١١٩	١٩٨٥	٥٢ ٠٠٠
١٩٧٨	٧ ٣٦١	١٩٨٢	٢٠ ٦٠٠		

..."

الحواشي (تابع)

"بنهاية عام ١٩٨٥ كان نمط الطلب على المساكن في الضفة الغربية قد تغير تغيرا هائلا . فقد ردعت فضيحة المضاربة على الاراضي وانهيار شركة عماتوشيل للبناء كثيرا من المشترين المحتملين . وزاد المخزون من الشقق غير المباعة زيادة ملحوظة في بعض المراكز الحضرية ، وشهدت شركات البناء الصغيرة صعوبات مالية . وربما يؤدي هبوط الطلب بنهاية عام ١٩٨٥ إلى مزيد من البطء في حركة المستوطنين إلى الضفة الغربية في عام ١٩٨٦" .

(٤٥) يستند هذا التقدير إلى : United States Department of State, "Country reports on human rights practices for 1988" ، ص ١٢٨٥ وما يليها ، وبنفينيستي ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٦ ، ص ٤٩ .

(٤٦) اقتبست في الوثيقة A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرة ٥٢ .

(٤٧) انظر : بنفينيستي ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٧ ، ص ٦١ وما يليها .

(٤٨) انظر الحاشية ١٨ أعلاه .

(٤٩) بنفينيستي ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٧ ، ص ٦٥ .

(٥٠) الوثيقة A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرة ٧٢ .

(٥١) بنفينيستي ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٦ ، ص ٣٩ و ٤٢ ؛ والوثيقة A42/650 ، الفقرة ٤٦ ؛ J. Schechla, "The past as prologue to the intifadah", in Without Prejudice, vol. I, No. 2, 1988, p. 89; and E. Sahliyeh, "The West Bank pramatic elite: the uncertain future", in Journal of Palestine Studies, vol. XV, No. 4, Issue 60, pp. 34-45 .

(٥٢) انظر : بنفينيستي ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٦ ، ص ٤٢ ، والمرجع السابق ، ١٩٨٧ ، ص ٤٢ ؛ J. Abu Shakrah, "The 'Iron Fist', October 1985 to

الحواشي (تابع)

January 1986", in Juornal of Palestine Studies, vol. XV, No. 4, Issue 60, pp. 120-126.

(٥٣) انظر الوثيقة A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرة ٦٧ .

(٥٤) انظر الجدولان ٢ و ٣ اللذان يعكسان معلومات وردت في الموجز الإحصائي لإسرائيل ، ١٩٨٨ ، الجدولان السابع والعشرون/٤٧ والسابع والعشرون/٤٨ ؛ الموجز الإحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٤-١٩٨٥ ، الجداول الثاني/٢١ والثاني/٢٢ والثالث/٢١ والثالث/٢٢ ؛ وتقرير المفوض العام للأونروا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٣ ، (A43/13) ، المرفق الاول ، الجدول ٥ . وينبغي أن يلاحظ أن عدد المؤسسات التعليمية والمفوف والتلاميذ في الارض الفلسطينية المحتلة لم يحدد بصورة قاطعة لعقود من الزمن .

(٥٥) انظر : W. Scott, Measurement and Analysis of Progress at the Local Level. vol. I, An Overview (United Nations Research Institute for Social Development, 1978), p. 79f .

(٥٦) انظر : درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ وما يليها .

(٥٧) المرجع نفسه .

(٥٨) انظر : الموجز الاحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، الجدولان الثاني/٢١ والثالث/٢١ ؛ والوثيقة A40/188-E/1985/60 ، المرفق ، الفقرتان ٦١ و ٦٢ .

(٥٩) المرجع نفسه .

(٦٠) انظر الجدول ٣ أعلاه .

الحواشي (تابع)

(٦١) انظر : درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ والجدول ٥٥ .

(٦٢) انظر الجدول ٣ أعلاه والموجز الاحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، الجدولان الثاني/٢١ والثالث/٢١ .

(٦٣) المرجع نفسه .

(٦٤) انظر : "Blocking the brain drain", in the Middle East, February 1988, pp. 37-38 .

(٦٥) انظر الوثيقة A40/188-E/1985/60 ، المرفق ، الفقرة ٦٤ .

(٦٦) تقرير المفوض العام للأونروا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٣ (A39/13) ، الفقرتان ٥٥ و ٥٦ .

(٦٧) انظر : E. W. Said and others, "A profile of the Palestinian people", in Blaming the Victims, E. W. Said and Ch. Hitchens (eds.), (London/New York, 1988), p. 290 .

(٦٨) انظر الوثيقة A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرات ٢٧ و ٢٨١ - ٢٩٦ .

(٦٩) المرجع نفسه ، الفقرتان ٤٣ و ٢١٤ ؛ والوثيقة A40/702 ، الفقرة ١٣٨ .

(٧٠) انظر : الوثيقة A40/702 ، الفقرتان ١٤٣ و ١٤٥ ؛ والوثيقة A42/650 ، الفقرات ١٠٢ و ١٠٥ و ١١٢ و ٢١٢ ؛ و "التقرير الشهري عن عمليات الاستيطان الاسرائيلية وأعمال العدوان الاسرائيلية ضد المواطنين العرب وممتلكاتهم خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧" ، المحال برسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧

الحواشي (تابع)

وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للاردن لدى الامم المتحدة (الوثيقة A43/63-S/19376 ، المرفق) ، ص ٣ .

(٧١) المرجع نفسه ، و "جيل الاحتلال" ، ص ١١ وما يليها .

(٧٢) انظر : الوثيقة A41/650 ، المرفق الثالث ، الفقرتان ٤٣ و ٨٣ ؛ و "جيل الاحتلال" ، ص ١٢ وما يليها ؛ و "وقف هجرة الادمغة" ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٧٣) انظر وثيقة منظمة الصحة العالمية A41/INF.Doc./7 ، المرفق ، ص ١٣ .

(٧٤) انظر "الاحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي المحتلة ، بما فيها فلسطين" ، وثيقة منظمة الصحة العالمية A40/INF.Doc./3 المؤرخة في ٣ ايار/مايو ١٩٨٧ ، المرفق ٢ ، ص ١٣ ، والموجز الاحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، الجدولان الثاني/٢٢ والثالث/٢٢ .

(٧٥) انظر الموجز الاحصائي الفلسطيني ، ١٩٨٤-١٩٨٥ ، الجدول الثاني/٢٢ ؛ و M. Benvenisti and S. Khayat, The West Bank and Gaza Atlas (Jerusalem,1988), table 1 .

(٧٦) المرجع نفسه .

(٧٧) انظر : "Blocking the brain drain". p. 38 .

(٧٨) انظر الوثيقة A40/188-E/1985/60 ، المرفق ، فقرة ٧ ؛ بنفينيستي وخياط ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٧٩) انظر الموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٨ ، الجدول السابع والعشرون/٤٩ .

(٨٠) المرجع نفسه ، وبنفينيستي ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٦ ، ص ١٦ .

الحواشي (تابع)

(٨١) انظر : وثيقة منظمة الصحة العالمية A37/13 ، ص ٤ وما يليهـــا ؛ الوثيقـــة A42/650 ، الفقـــــرة ٤٥ ؛ "The casualties of conflict : Medical care and human rights in the West Bank and Gaza Strip", report of a medical fact-finding mission by Physicians for Human Rights (Somerville, Massachusetts, Physicians for Human Rights, 30 March 1988) p. 33.

(٨٢) انظـــر : E. Pallis, "No pity for the children" in Middle East International, No. 343, 3 February 1989, p. 8.

(٨٣) انظر : وثيقة منظمة الصحة العالمية A40/INF.DOC./3 ، المرفـــق ٢ ، ص ٧ ، الجدول ١ ، و ص ١٣ ؛ الوثيقة A35/533 ، المرفق الاول ، الفقرة ٩٤ ؛ ووثائـــق منظمة الصحة العالميـــة A34/17 ، ص ٩ ؛ و A41/INF.DOC./7 ، المرفـــق ، ص ١٨ ؛ و A36/14 ، ص ١٣ ؛ و A37/13 ، ص ٨ .

(٨٤) انظر : وثائق منظمة الصحة العالميـــة A37/13 ، ص ٤ ؛ و A34/17 ، ص ٧ - ٩ ؛ و A36/14 ، ص ٦ .

(٨٥) انظر : وثيقة منظمة الصحة العالمية A34/17 ، ص ٦ ؛ ودرويـــش ، المرجع السابق ، ص ٦٢ ؛ والوثيقة A40/188-E/1985/60 ، المرفق ، الفقرتان ٩٠ و ٩١ .

(٨٦) انظر : درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .

(٨٧) انظر : وثيقة منظمة الصحة العالمية A35/16 ، ص ٥ ؛ والوثيقـــة A40/188-E/1985/60 ، المرفق ، الفقرة ٩٠ ؛ و "الاحوال الصحية للسكان العرب فـــي الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين" ، تقرير لجنة الخبراء الخاصة المعنيـــة بدراسة الاحوال الصحية لسكان الاراضي المحتلة ، وثيقة منظمة الصحة العالميـــة A38/10 المؤرخة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، ص ٧ ؛ ووثيقتا منظمة الصحة العالميـــة A41/INF.DOC./7 ، المرفق ، ص ١٨ و A40/INF.DOC./3 ، المرفق ٢ ، ص ٢٦ .

الحواشي (تابع)

(٨٨) انظر : وثيقتا منظمة الصحة العالمية A35/16 ، ص ٥ وما يليها ، و A36/14 ، ص ١٣ ؛ ودرويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ وما يليها .

(٨٩) انظر : الموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٨ ، الجدول السابع والعشرون/٥ ؛ ووثيقة منظمة الصحة العالمية A38/10 ، ص ٢ وما يليها .

(٩٠) انظر : الوثيقة A40/188-E/1985/60 ، المرفق ، الفقرات ٧٠ - ٧٣ ؛ "المساعدة الصحية للاجئين والنازحين في الشرق الاوسط : الصحة البدنية والعقلية لسكان الاراضي المحتلة والسكان الذين يتلقون الخدمات من الاونروا في الشرق الاوسط" ، وثيقة منظمة الصحة العالمية A26/21 ، المؤرخة في ٢ ايار/مايو ١٩٧٣ ، الفقرة ٢٧ ؛ ووثيقة منظمة الصحة العالمية A41/INF.DOC./7 ، المرفق ، ص ١٨ ؛ ودرويش ، المرجع السابق ، ص ٣٣ - ٣٧ و ٧٠ وما يليها ؛ وتقرير المفوض العام للاونروا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ١٣ (A42/13)) ، الشكلان ٢ و ٣ .

(٩١) انظر : درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣ و ٧٠ وما يليها ؛ والوثيقة A42/13 ، الشكل ٣ ؛ ووثائق منظمة الصحة العالمية A37/13 ، ص ٧ ؛ و A40/INF.DOC./3 ، المرفق ٣ ، الجدولان ١ و ٣ ؛ و A41/INF.DOC./7 ، المرفق ، ص ١٨ وما يليها .

(٩٢) انظر : وثيقتا منظمة الصحة العالمية A37/13 ، ص ٧ و A40/INF.DOC./3 ، المرفق ٣ ، ص ١٩ . وكانت نسبة الاطفال المولودين في المستشفيات في الضفة الغربية الذين قل وزنهم عن ٢٥٠٠ غرام قرابة ٩,٣ في المائة في عام ١٩٨٣ ، وبلغت هذه النسبة نحو ٦,٨ في المائة في عام ١٩٨٣ .

(٩٣) انظر : وثائق منظمة الصحة العالمية A37/13 ، ص ٨ وما يليها ؛ A40/INF.DOC./3 ، المرفق ٣ ، الشكل ٥ ، الجدولان ٤ و ٥ ؛ و A41/INF.DOC./7 ، المرفق ، ص ١٩ .

الحواشي (تابع)

(٩٤) انظر : وثيقة منظمة الصحة العالمية A41/INF.DOC./7 ، المرفق ، ص ١٨ وما يليها ؛ وباليس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ ؛ وشيويورك تايمز ، ١٤ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، ص ألف - ٦ ؛ والموجز الاحصائي لاسرائيل ، ١٩٨٨ ، الجدول الثالث/١٤ .

(٩٥) انظر : وثيقتا منظمة الصحة العالمية A40/INF.DOC./3 ، المرفق ٢ ، ص ١٥ ، و A41/INF.DOC./7 ، المرفق ، ص ١٨ وما يليها .

(٩٦) المرجع نفسه .

(٩٧) المرجع نفسه ، ص ١٦ .

(٩٨) انظر وثيقتا منظمة الصحة العالمية A35/16 ، ص ٩ و A40/INF.DOC./3 ، المرفق ٢ ، ص ١٩ .

(٩٩) انظر : الوثيقة A40/188-E/1985/60 ، المرفق ، الفقرات ٧٥ - ٨٠ .

(١٠٠) انظر : وثيقتا منظمة الصحة العالمية A38/10 ، ص ٧ و A37/13 ، ص ٩ .

(١٠١) انظر : وثيقة منظمة الصحة العالمية A41/INF.DOC./7 ، المرفق ، ص ١٨ .

(١٠٢) انظر : وثيقة منظمة الصحة العالمية A34/17 ، ص ٩ ؛ والوثيقتان A40/188-E/1985/60 ، المرفق ، الفقرات ٨٧ - ٨٩ و A43/694 ، الفقرة ٢٤٩ .

(١٠٣) انظر : وثيقة منظمة الصحة العالمية A38/10 ، ص ٦ .

(١٠٤) وثيقة منظمة الصحة العالمية A26/21 ، الفقرتان ٢٨ و ٢٩ .

الحواشي (تابع)

(١٠٥) "تنفيذ 14.1 2/C/Resolution المتعلق بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الاراضي العربية المحتلة : تقرير المدير العام" وثيقة من وثائق الدورة الثانية والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو (22C/18) مؤرخة في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، اضافة (116 EX/16 Add.) مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، المرفق الخامس (116 EX/16) المؤرخ في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ ، ص ١٧ .

(١٠٦) انظر : الوثيقة E/ICEF/1986/CRP.2 ، الفقرة ٢١ .

(١٠٧) انظر : United States Department of State, "Country reports on Human rights practices for 1988", p. 1385 .

(١٠٨) انظر الوثيقة A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرة ١٩٢ والوثيقة A43/63-S/19376 ، المرفق ، الصفحة ١٦ و ١٧ ؛ والمعلومات ذات الصلة الواردة في الوثائق A40/702 و A42/650 و A43/694 .

(١٠٩) انظر الوثيقة A40/702 ، الفقرة ١٧٣ والوثيقة A43/63-S/19376 ، الصفحة ١٠ ؛ و "Children of the stones" ، (ADC) ، الصفحة 13f .

(١١٠) "ENDpapers Nine: Israel and Palestine", K. Coates (ed.). ENDpapers, Winter 1984-85, p. 26 .

(١١١) انظر الوثائق : A40/702 ، الصفحات ٨٨ وما بعدها ؛ و A43/694 ، الفقرة ٣٦٤ ؛ و A44/364-S/20706 ، المرفق ، الصفحتان ١٤ و ١٧ .

(١١٢) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرة ٥٢٨ .

(١١٣) انظر D. Lawrence and K. Nasr, Children of Palestinian Refugees vs. the Israeli Military: Personal Accounts of Arrest, Detention and Torture (Lafayette, California, 1987), p. 23; "Children of the stones", (ADC), p. 10 ؛ والوثائق A41/680 ، الفقرة ٣٥٢ و A40/188-E/1985/60 ، المرفق ، الفقرة ٩ .

الحواشي (تابع)

(١١٤) انظر الوثيقتين A40/702 ، الفقرة ٢٩٣ و A41/680 المرفق الثالث ، الفقرتان ٥٦ و ٢٥٧ .

(١١٥) الوثيقة A43/694 ، الفقرة ٥٢٩ .

(١١٦) انظر الوثيقة A40/702 ، الفقرتان ٥١ و ٢٠٦ ؛ و Children of the stones (Occupied Jerusalem, Palestinian Center for the Study of Non-Violence, [1988]), pp. 23 and 25 ؛ والوثيقة A43/694 ، الفقرة ٥٣٠ .

(١١٧) انظر الوثيقة A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرة ٢٦٦ .

(١١٨) Benvenisti ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٧ ، الصفحة ٧٠ .

(١١٩) انظر الوثيقة A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرة ٢٠٠ و Benvenisti ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٤٣ .

(١٢٠) انظر الوثائق A43/63-S/19376 ، المرفق ، الصفحة ١٠ ؛ و A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرتان ٢٧٩ و ٢٨٠ ؛ و A40/702 ، الفقرة ١٥٥ .

(١٢١) انظر الوثائق A39/233-E/1984/79 ، المرفق ، الفقرة ٦٥ والتذييل الثالث ؛ و A40/702 ، الفقرة ٢٠٣ ؛ و A41/680 ، المرفق الثالث ، الصفحات ١١ وما بعدها والصفحات ٥٩-٦٤ ؛ و A42/650 ، الفقرتان ٦٣ و ٦٥ .

(١٢٢) انظر United States Department of State, "Country reports on Human rights practices for 1988", p. 1381 ؛ والحاشيتين ٢ أعلاه و ١٤٨ أدناه .

(١٢٣) انظر الوثائق A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرة ١١ ؛ و A43/63-S/19376 ، المرفق ، الصفحتين ١٦ و ١٧ ، و A42/650 ، الفقرتين ٦ و ٢٠٩ ؛ و Benvenisti ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٤٥ ؛ و United States Department of State, "Country reports on Human rights practices for 1988", p. 1384 .

الحواشي (تابع)

(١٢٤) انظر الوثيقة A40/702 ، الفقرة ٢٣٧ والصفحتين ١٠١ و ١٠٢ جدول "الاحداث" .

(١٢٥) United States Department of State, "Country reports on Human rights practices for 1988", p. 1377 .

(١٢٦) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرتين ٣١ و ٦١٢ .

(١٢٧) انظر الوثيقة A41/680 ، المرفق الثالث ، الفقرة ٦٧ .

(١٢٨) انظر Benvenisti ، مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٧ ، الصفحة ٤٠ .

(١٢٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٤١ .

(١٣٠) انظر التقرير المقدم من الامين العام الى مجلس الامن عملا بالقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (الوثيقة S/19443) الفقرة ١٢ .

(١٣١) انظر The New York Times ، ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الصفحة A10 ؛ و "Uprising Update: December 8, 1988" (Chicago Database Project on Palestinian Human Rights, [December 1988]) ، [الصفحة ٢] ؛ و "The children of stones" ، العدد ٢ ، [جنيف ، مكتب لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، حزيران/يونيه ١٩٨٨] ، الصفحة ٥ وما بعدها ؛ و "Children of stones" ، العدد ٣ ، [جنيف ، مكتب لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، آب/اغسطس ١٩٨٨] ، الصفحات ٥ - ٩ ؛ و "The children of stones" ، العدد ٤ (جنيف ، مكتب لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين ، ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨) ، الصفحات ٦ - ٨ ؛ والوثيقة A43/694 ، الفقرات ٢٣-٧٨ .

الحواشي (تابع)

(١٣٣) "The casualties of conflict ..." ، الصفحة ٤ ؛ وانظر تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ (الوثيقة A43/806) ، الفقرة ٣٠ .

(١٣٤) الوثيقة A43/694 ، الفقرة ٣٧ .

(١٣٤) المرجع نفسه ، الفقرات ٣٣٦ و ٣٥٢ و ٣٦٥ و ٦١٢ ؛ و "The casualties of conflict ..." ، الصفحة ١٩ .

(١٣٥) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرة ٣٥٧ .

(١٣٦) انظر "تقرير أعدته إدارة الشؤون الاجتماعية بمنظمة التحرير الفلسطينية عن الإجراءات الوحشية التي تتخذ ضد الاطفال والنساء في الاراضي الفلسطينية المحتلة" ، الذي أحيل بالرسالة المؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٨ الموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة (الوثيقة A43/347-S/19857 ، المرفق) ، الصفحتين ٥ و ٦ ؛ و J. A. Graff and M. Boulby, Palestinian Children and Israeli State Violence (Toronto, Near East Cultural and Educational Foundation of Canada, April 198[9]) الصفحتين ١ و ٥ .

(١٣٧) انظر "The casualties of conflict ..." ، الصفحات ٩-١٤ و ١٨-٢٠ ؛ والوثيقتين A43/694 ، الفقرات ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٥٢ ؛ و A44/364-S/20706 ، المرفق ، الصفحات ١٩-٢٢ ؛ و Graff and Boulby ، مرجع سبق ذكره ، الصفحات ٤-٦ ، اعلن المدعي العام الاسرائيلي أن سياسة الضرب غير قانونية (انظر مثلا United States Department of State, "Country reports on Human rights practices for 1988" ، الصفحة ١٣٧٩) .

(١٣٨) P. Lancaster, "Children of the Middle East - the innocent victims of political turmoil", in The Middle East ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الصفحة ٩ .

الحواشي (تابع)

(١٣٩) انظر الوثيقتين A43/694 ، الفقرتين ٢٦٤ و ٢٧٥ ؛ و S/19443 ، الفقرة ١١ .

(١٤٠) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرة ٥٥٠ .

(١٤١) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٩٤ ؛ والوثيقتان A43/347-S/19857 ، المرفق ، الصفحة ٧ و A44/364-S/20706 ، المرفق ، الصفحة ١٧ ؛ و Graff and Boulby ، المصدر المذكور ، الصفحة ٧ .

(١٤٢) المنظمة النسائية لنصرة السجينات السياسات Women's Organization for Women Political Prisoners ، الرسالة الاخبارية (تل ابيب ، ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨) ، الصفحة ٣ .

(١٤٣) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرتين ٥٣١ و ٢٧٠

(١٤٤) انظر الوثيقتين A43/806 ، الفقرة ٥ و A43/694 ، الفقرة ٥٥٢ ؛ و An Examination of the Detention of Human Rights Workers and Lawyers from the West Bank and Gaza and Conditions of Detention at Ketziot (New York/Jerusalem, Lawyers Committee for Human Rights, December 1988), p.72

(١٤٥) انظر "التقرير الشهري عن الاستيطان الاسرائيلي والاعتداءات على المواطنين العرب وممتلكاتهم وذلك خلال شهري تموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٨٨" ، الذي احيل بالرسالة المؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للاردن لدى الامم المتحدة (الوثيقة A43/784-S/20261 ، المرفق) ، الصفحتين ٤ و ٥ ؛ والوثيقة A43/694 ، الفقرة ٦٠ .

(١٤٦) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرة ٢٩٤ .

الحواشي (تابع)

(١٤٧) Ch. de Brie, "Enfants dans la cible", in Le Monde diplomatique ، تموز/يوليه ١٩٨٩ ، الصفحة ١٢ (نص الاقتباس في الأصل الفرنسي كما يلي : "Il faut créer une telle colère des parents contre leurs enfants qu'ils aient envie de les battre à mort.")

(١٤٨) انظر الوثيقتين A43/806 ، المرفق ، الفقرتين ٩ و ٢٨ ؛ و A43/694 ، الفقرات ٥١ و ٢٨٦ و ٢٩٧ و ٤١٩ ؛ و "Uprising Update: December 8," ، الصفحة ٢ ، و United States Department of State, "Country reports on human rights practices for 1988" ، الصفحات ١٢٨١ و ١٢٨٢ و١٢٨٦ ؛ و Punishing a Nation: Human Rights Violations during the Palestinian Uprising: December 1987-1988 ([The West Bank], Al-Haq: Law in [the] Service of Man, December 1988 ، الصفحات ٢١٨ وما بعدها ؛ و Report: Human rights violations during the Palestinian uprising: 1988-1989 (Tel Aviv, Israeli League for Human and Civil Rights, [1989]) ، الصفحات ١٠ وما بعدها و ٥٤ وما بعدها .

(١٤٩) المرجع نفسه .

(١٥٠) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرات ٢٨٧ و ٤٢٢ و ٤٢٥ ؛ United States Department of State, "Country reports on human rights practices for 1988" ، الصفحة ١٢٨٤ .

(١٥١) انظر Punishing a Nation... ، الصفحة ٢٥٤ .

(١٥٢) United States Department of State, "Country reports on human rights practices for 1988" ، الصفحة ١٢٨٢ .

(١٥٣) انظر The New York Times ، ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الصفحة A10 ؛ و Ryan ، المرجع السابق ، الصفحة ٤٠ وما بعدها ؛ والوثيقتين A43/694 ، الفقرات ٦٠ و ٧٧ و ٧٨ ؛ و A44/13 ، الفقرة ٩٧ .

الحواشي (تابع)

(١٥٤) تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة السادسة والسبعون ، ١٩٨٩ ، التذييل الثالث ، الصفحة ١٤ .

(١٥٥) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرة ٤٣٠ .

(١٥٦) تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي ، ١٩٨٩ ، التذييل الثالث ، الصفحة ١٤ .

(١٥٧) انظر الوثيقة A43/806 ، المرفق ، الفقرة ٩ .

(١٥٨) انظر الوثيقتين S/19443 ، الفقرة ١٥ و A43/694 ، الفقرات ٤٩٩-٥٢٧ و ٥٨٢-٥٩٩ ؛ و The New York Times ، ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، الصفحة A12 .

(١٥٩) انظر الوثائق A43/694 ، الفقرات ٤٧٦-٤٩٧ ؛ و A43/806 ، المرفق ، الفقرة ٢٤ ؛ و A44/13 ، الفقرات ٨٦-٨٩ و ١٠٣-١٠٤ ؛ و United States Department of State, "Country reports on human rights practices for 1988" ، الصفحة ١٣٨٢ .

(١٦٠) انظر الوثيقتين A43/694 ، الفقرة ٤٨٩ و A43/806 ، المرفق ، الفقرة ٩ ؛ وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A43/35) ، الفقرة ٣٦ ؛ و "Uprising Update: December 8, 1988" ، [الصفحة ١٥] .

(١٦١) انظر الوثيقتين A43/694 ، الفقرة ٦١ ، و A43/806 ، الفقرة ١١ .

(١٦٢) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرتين ٧٨ و ٤٢٩ ؛ و United States Department of State. "Country reports on human rights practices for 1988" ، الصفحتين ١٣٨٢ و ١٣٨٦ . وفيما يتعلق بالرعاية الطبية ، تفيد "Update" المؤرخة في آذار/مارس ١٩٨٩ الصادرة عن DataBase Project on Palestinian Human Rights (مشروع

الحواشي (تابع)

قاعدة البيانات المعني بحقوق الانسان الفلسطينية) ، ومقره في شيكاغو ، على الصفحة ٧٧ أن التقارير مازالت ترد أن الجنود الاسرائيليين لا يسمحون لسيارات الاسعاف التابعة للهلال الاحمر بإجلاء المصابين من مواقع الاشتباكات :

"قال بشرف الهلال الاحمر في نابلس ، الدكتور يعقوب العالول ، في مقابلة أجريت معه إن سيارات الاسعاف لا تُمنع بصورة دائمة فحسب من الوصول إلى مواقع الاشتباكات ، بل كثيرا ما تُخطف سيارات الاسعاف من قِبَل الجيش ويُضرب السائقون والممرضون" ؛

ووردت أيضا المعلومات التالية في المصدر ذاته :

"يفيد تقرير في صحيفة جروسالم بوست ، عدد ٨ شباط/فبراير [١٩٨٩] ، بأن عدد المرضى من الضفة الغربية وغزة الذين يتلقون العلاج في المستشفيات الاسرائيلية قد انخفض بصورة لافتة للنظر منذ حزيران/يونيه الماضي . وتتسم حالة الاطفال المصابين بأمراض عضال بخطورة استثنائية : فعدد الساعات المخصصة سابقا لأطفال الأراضي المحتلة البالغ ٢٠٠ ـ ٥٠٠ ٢ ساعة خفض بشدة بحيث أثّر ذلك على ٦٥ في المائة من الحالات في الضفة الغربية و ٣٠ في المائة في غزة" .

(١٦٢) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرتان ٣٢٤ و ٣٤٣ .

(١٦٤) انظر A43/694 ، الفقرات ٤٢٢ ـ ٤٢٩ و "البيان الصادر عن الاجتماع العاجل لأعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي بالامم المتحدة ، الذي عقد في نيويورك في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، بشأن تدنيس المسجد الاقصى في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ اثناء صلاة الجمعة" ، والذي أحيل بالرسالة المؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة (الوثيقة A43/94-S/19439) ، المرفق ، الصفحة ٢ .

(١٦٥) انظر الوثيقة A43/694 ، الفقرات ٥٥ و ٧٨ و ٤٦٦ ؛ و United States Department of State, "Country reports on human rights practices for 1988" ، الصفحة ١٣٨٢ .

الحواشي (تابع)

(١٦٦) "The casualties of conflict ..." ، الصفحة ٢٧ .

(١٦٧) انظر R. I. Khalidi, "The uprising and the Palestine question" في World Policy Journal ، المجلد الخامس ، العدد ٣ ، الصفحة ٥٠٠ .

(١٦٨) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ٣٥ (A44/35)) ، الفقرة ٢٢ .

(١٦٩) انظر "لمحة عامة : الاطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بصفة خاصة" ، الوثيقة E/ICEF/1986/L.6 المؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ لدورة عام ١٩٨٦ للمجلس التنفيذي لليونيسيف ، الفقرة ٢١ و "الاطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بشكل خاص" ، الوثيقة E/ICEF/1986/L.3 المؤرخة في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ لدورة عام ١٩٨٦ للمجلس التنفيذي لليونيسيف ، الصفحة ٧ .

المرفق الأول

إعلان حقوق الطفل

أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة
في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩
(القرار ١٣٨٦ (الدورة ١٤))

الديباجة

بما أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الشخص الإنساني وقيمته ، وعقدت العزم على أن تعزز التقدم الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ،

وبما أن الأمم المتحدة قد أعلنت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن كل إنسان يتمتع بجميع الحقوق والحريات المقررة فيه ، وأن أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب ،

وبما أن الطفل يحتاج بسبب قصوره الجسمي والعقلي الى ضمانات وعناية خاصة بما في ذلك الحماية القانونية المناسبة سواء قبل مولده أو بعده ،

وبما أن ضرورة هذه الضمانات الخاصة قد نص عليها في إعلان حقوق الطفل الصادر في جنيف عام ١٩٢٤ واعترف بها في إعلان حقوق الإنسان وفي النظم الأساسية للوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المعنية برعاية الطفولة ،

وبما أن الإنسانية مطالبة بمنح الطفل خير ما لديها ،

فإن الجمعية العامة ،

بناء على ذلك ،

تعلن "إعلان حقوق الطفل" هذا لإتاحة تمتعه بطفولة سعيدة ينعم فيها لخيـــره وخير المجتمع بالحقوق والحريات المقررة في هذه الوثيقة ، وتدعو الآباء والأمهـــات والرجال والنساء بصفتهم الفردية ، كما تدعو المنظمات الخيرية والسلطات المحليـــة والحكومات القومية الى الاعتراف بهذه الحقوق والسعي لضمان مراعاتها باتخـــاذ التدابير التشريعية وغيرها وفقا للمبادئ التالية :

المبدأ الأول

يتمتع الطفل ، كل طفل دون أي استثناء ، بجميع الحقوق المقررة في هـــذا الإعلان ، دون أي تمييز أو تفرقة بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديـــن أو المعتقد السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النســـب أو غير ذلك من الاسباب القائمة لديه أو لدى أسرته .

المبدأ الثاني

يتمتع الطفل بالحماية الخاصة المناسبة وبالفرص والتسهيلات القانونية وغيرهـا اللازمة لإتاحة نموه الجسمي والعقلي والخلقي والروحي والاجتماعي نموا طبيعيا سليمـــا وحرا كريما وتكون مصلحته العليا هي ذات الاعتبار الأول في سن القوانين لهـــذه الغاية .

المبدأ الثالث

يتمتع الطفل منذ مولده بحق في الإسم والجنسية .

المبدأ الرابع

يتمتع الطفل بفوائد الضمان الاجتماعي وبحق النمو الصحي السليم ، ويحظى لذلـك هو ووالدته بالعناية والحماية الخاصتين اللازمتين قبل الوضع وبعده ، كما يتمتع بحق في القدر الكافي من الغذاء والمأوى واللهو والخدمات الطبية .

المبدأ الخامس

يحظى الطفل ذو العاهة الجسمية أو العقلية أو الاجتماعية بالمعالجة والتربية والعناية الخاصة التي تقتضيها حالته .

المبدأ السادس

يحتاج الطفل الى الحب والتفهّم لينعم بشخصية منسجمة النمو مكتملة التفتح ، وتراعى لذلك تنشئته عند الإمكان برعاية والديه في ظل مسؤوليتهم . وعلى كل حال ، في جو يسوده الحنان والامن المادي والمعنوي . ويحظر إلا في الظروف الاستثنائية فصل الطفل الصغير عن والدته . ويجب على المجتمع والسلطات العامة تقديم العناية الخاصة الى الاطفال المحرومين من الاسر وكفاف العيش ويحسن دفع المساعدات الحكومية وغيرها للقيام بنفقة أطفال الاسر الكبيرة العدد .

المبدأ السابع

يتمتع الطفل بالحق في التعليم . ويكون التعليم مجانيا إلزاميا على الاقل في مراحله الاولى ، ويستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه ، على أساس تكافؤ الفرص ، من تنمية قواه وتفكيره الشخصي وشعوره بالمسؤولية الادبية والاجتماعية ، من التطور الى عضو مفيد في المجتمع .

وتعتبر مصلحة الطفل العليا هي المبدأ الذي يسترشد به المسؤولون عن تعليمه وتوجيهه وفي طليعتهم والداه .

يمنح الطفل الفرصة التامة للعب واللهو اللذين يجب أن يستهدفا أهداف التعليم ذاتها . ويسعى المجتمع كما تسعى السلطات العامة الى تشجيع التمتع بهذا الحق .

المبدأ الثامن

يكون الطفل في جميع الظروف بين أوائل المتمتعين بالحماية والإغاثة .

المبدأ التاسع

يتمتع الطفل بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والاستغلال ويحظر بأية صورة استرقاقه والاتجار به .

يحظر استخدام الطفل قبل بلوغه السن الادنى الملائم . ويحظر في جميع الاحوال حمله على العمل او تركه يعمل في اية مهنة او وظيفة تؤذي صحته او تمس تعليمه او تعرقل نموه الجسمي او العقلي او الادبي .

المبدأ العاشر

يتمتع الطفل بالحماية من جميع الممارسات المعززة للتمييز العرقي والديني وغيره . ويربى على روح التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب والسلم والاخوة العالمية وعلى الإدراك التام لوجوب تكريس طاقته ومواهبه لخدمة إخوانه .

المرفق الثاني

الاطفال الفلسطينيون دون العاشرة من العمر
الذين لاقوا حتفهم بسبب أعمال العنف ،
حسبما جاء في الانباء ، في الفترة من
كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ الى كانون الاول/
ديسمبر ١٩٨٨

الاسم	العمر	التاريخ	المكان
أولا - الذين توفوا بطلقات نارية			
محمد أبو زيد	٤ سنوات	٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨	قباطيا ، الضفة الغربية
رشا حاتم عرقاوي	٩ سنوات	١٧ آب/اغسطس ١٩٨٨	جنين ، الضفة الغربية
ضياء جهاد فايز محمد	٥ سنوات	١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨	نابلس ، الضفة الغربية
اسامة أبو غنيمة	٣ سنوات	٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨	الشجاعية ، غزة
ثانيا - الذين توفوا بسبب الغاز المسيل للدموع			
خالد القدرة	١٤ يوما	٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧	خان يونس ، غزة
امل قسيسة	٥ أيام	٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧	جباليسا ، غزة
راشد عبيد	٣ شهور	١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨	جباليسا ، غزة
محمد شاهين	٧٥ يوما	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨	حي الزيتون ، غزة
عماد أبو عاصي	١٥ يوما	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨	حي الزيتون ، غزة
سامر بداهة	٥ شهور	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨	دير عمار، الضفة الغربية
عبد الفتاح مسكاوي	شهران	١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨	قلقيلية ، الضفة الغربية
هيثم شقيريو	٤ شهور	١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨	قلقيلية ، الضفة الغربية
عرفات محمد روى	٦ شهور	١٧ شباط/فبراير ١٩٨٨	رفح ، غزة
رنا عدوان	٣ شهور	١٧ شباط/فبراير ١٩٨٨	رفح ، غزة
رنين مغير	٣ شهور	٢١ شباط/فبراير ١٩٨٨	رفح ، غزة
ختام عرام	٨ سنوات	٣ آذار/مارس ١٩٨٨	رفح ، غزة
مليم موس عامر	١٠ شهور	٧ آذار/مارس ١٩٨٨	خان يونس ، غزة

(يتبع)

المرفق الثاني (تابع)

الاسم	العمر	التاريخ	المكان
شيرين عليان	٤ شهور	٨ آذار/مارس ١٩٨٨	دير البلح ، غزة
خالد هواجرة	٣ شهور	٨ آذار/مارس ١٩٨٨	البريج ، غزة
يوسف حسونة	٣ شهور	٨ آذار/مارس ١٩٨٨	دير البلح ، غزة
سناء عيد	٤٠ يوما	٩ آذار/مارس ١٩٨٨	خان يونس ، غزة
يحيى المغربي	شهران	١٣ آذار/مارس ١٩٨٨	حي الزيتون ، غزة
علا أبو شريفة	٤ شهور	١٩ آذار/مارس ١٩٨٨	مخيّم الشاطئ ، غزة
شيرين منيا راوي	شهر واحد	٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨	رفح ، غزة
حامد أحمدي	٣٠ يوما	٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨	جنين ، الضفة الغربية
دينا سوافري	٣ سنوات	٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨	حي الزيتون ، غزة
سيماء جمّال	٤٠ يوما	٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨	الظاهرية ، الضفة الغربية
شائر بدر	٢٥ يوما	٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٨	جباليا ، غزة
محمد عزة	سنتان	٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨	قدورة ، الضفة الغربية
نسرين نواجحة	٣ سنوات	٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨	خان يونس ، غزة

ثالثا - الذين توفوا بسبب اعمال عنف أخرى أو غير معروفة

محمد سكافي	٤ سنوات	١٢ آذار/مارس ١٩٨٨	الشجاعية ، غزة
ضياء محمد	٥ سنوات	١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨	نابلس ، الضفة الغربية

المصادر : " Uprising Update : December 8, 1988 : Palestinians Killed by Israeli occupation forces. settlers and civilians during the first year of the Uprising" [9 pages], Chicago. The Database Project on Palestinian Human Rights) ، [كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨]) ، والوثيقة A43/806 ، الفقرة ٥٢ ؛ وGraff and Boulby ، مرجع سبق ذكره ، الصفحات ٢١ - ٣٩ ؛ والوثيقة A44/364-S/20706 ، المرفق ، جداول "الشهداء حسب فئات العمر" و "شهداء شهر تشرين الاول/اكتوبر [١٩٨٨]" و "شهداء شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨" .

- - - - -